3RP

الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨
استجابةً للأزمة السورية

الإستعراض الإستراتيجي الإقليمي

الجدول الزمني لأزمة اللاجئين السوريين

٢٠١١

آذار/مارس ٢٠١١
بداية أزمة اللاجئين السوريين،
وفرار حوالي ٥،٠٠٠ لاجئ إلى لبنان

أيار/مايو ٢٠١١
افتتاح أول مخيم للاجئين في تركيا

تموز/يوليو ٢٠١١
بدء نزوح اللاجئين السوريين
إلى الأردن

٢٠١٢
آذار/مارس ٢٠١٢
أصبحت منطقة البقاع في لبنان
وِجهة رئيسية للاجئين

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
استضافة البلدان المجاورة لحوالي
٥٠٠,٠٠٠ لاجئ، وإطلاق
خطة الاستجابة الإقليمية الأولى RRP
للاجئين السوريين في تركيا ولبنان
والأردن والعراق ومصر

تموز/يوليو ٢٠١٢
افتتاح مخيم الزعتري في الأردن

أيار/مايو ٢٠١٢
ازدياد كبير في عدد اللاجئين
السوريين المسجلين في مصر

نيسان/إبريل ٢٠١٢
افتتاح مخيم دوميز في العراق

٢٠١٣

كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
الكويت يستضيف المؤتمر
الإنساني الدولي الأول لإعلان
التبرعات من أجل سوريا

آذار/مارس ٢٠١٣
عدد اللاجئين السوريين يصل
إلى **مليون لاجيء**

أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
مليوني لاجئ سوري

٢٠١٤

كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
الكويت يستضيف المؤتمر الإنساني
الدولي الثاني لإعلان التبرعات
من أجل سوريا

نيسان/إبريل ٢٠١٤
مليون لاجئ سوري في لبنان

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
مؤتمر برلين حول وضع
اللاجئين السوريين

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
تبنّي **الخطة الاقليمية الأولى**
للاجئين وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات 3RP
والتي تجمع بين أكثر من ٢٠٠ شريك
في المجال الإنساني والتنموي

٢٠١٥

آذار/مارس ٢٠١٥
الكويت يستضيف المؤتمر
الإنساني الدولي الثالث
لإعلان التبرعات من أجل سوريا

تموز/يوليو ٢٠١٥
بلوغ عدد اللاجئين
السوريين إلى **أربعة ملايين**

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
منتدى التنمية لتعزيز
القدرة على مواجهة الأزمات،
وإطلاق جدول أعمال البحر الميت
لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
وصول **٤٩٠,٢٨٠**
سوريًّا إلى أوروبا عبر
البحر خلال هذا العام

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
إطلاق **الخطة الاقليمية للاجئين**
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات 3RP
٢٠١٧-٢٠١٦

٢٠١٦

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
إطلاق **الخطة الاقليمية**
للاجئين وتعزيز القدرة
على مواجهة الأزمات
3RP
٢٠١٨-٢٠١٧

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
قمة اللجوء
والهجرة بنيويورك

أيار/مايو ٢٠١٦
انعقاد المؤتمر
العالمي للعمل
الإنساني في إسطنبول

آذار/مارس ٢٠١٦
انعقاد الاجتماع
رفيع المستوى في جنيف
حول تقاسم المسؤولية
العالمية بشأن
اللاجئين السوريين

٢٠١٦
شباط/ فبراير ٢٠١٦
مؤتمر المانحين في
لندن "لدعم سوريا
والإقليم"

٢٠١٨-٢٠١٧

كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
سيتم إطلاق "الخطة الاقليمية
للاجئين وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨"
رسميًّا في يناير القادم، في مؤتمر
تستضيفه الحكومة الفنلندية في هلسنكي

مقدمة

يواصل الصراع في سوريا بإنتاج أخطر أزمة نزوح في العالم اليوم، مُحقِّقًا بذلك مستويات مرتفعة من المعاناة، ومُحطِّمًا حياة الكثير من أفراد الشعب السوري ومحطماً آمالهم وأحلامهم. وقد ضعُف النسيج الاجتماعي لهذا البلد بصورة كبيرة، وضعُفت مستويات الثقة بين شعبه. وللأسف، أدى هذا الصراع إلى تراجع مكاسب التنمية التي جُمِعَت بشِقِّ الأنفس وتعرُّض جوانب الاستقرار والسلام والازدهار للأجيال القادمة في سوريا والمنطقة للخطر. وعلى الرغم مما أظهرته البلدان المضيفة والجهات المانحة جميعًا من سخاء لم يُسبَق له مثيل إلاّ أن موارد العديد من الأُسَر اللاجئة السورية منذ فترة طويلة أصبحت تستنفذ.

تستدعي أزمة بمثل هذا الحجم والتعقيد استجابةً ذات نطاق وطبيعة مُنْقَطِعَةِ النَّظيرِ. وتجمع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (التي يُشار إليها في هذا التقرير بالخطة 3RP) –التي تدخل الآن عامها الثالث– بين الاستجابة الإنسانية التي تُركِّز على تخفيف معاناة الفئات الأكثر ضعفًا وتلبية الاحتياجات الأساسية ووقاية أعداد كبيرة من اللاجئين من السقوط في براثن الفقر مع إحداث تدخلات على المدى الطويل بهدف تعزيز قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات وكذلك عدم إغفال تقوية قدرات النظم الوطنية. وقد جمعت الخطة 3RP بين المعرفة والجهد والموارد التي جادت بها خمس دُوَل وأكثر من ٢٠٠ جهة مُشارِكة وعدد متزايد من الجهات المانحة.

ولا يقتصر دور الشركاء على تلبية الاحتياجات الأكثر أهمية على أساس يومي فقط ولكنهم يشاركون أيضًا في عملية ديناميكية من التكيف المستمرِّ جالبةً بذلك جوانب مختلفة من المساعدة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في إطار متماسك وفعَّال على نحو متزايد يربط بين الأعمال الإنسانية وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والتكيف.

وقد أُحرِز تقدُّم كبير في هذا الاتجاه على مدى العامين الماضيين. وكذلك أكدت الحكومات على ريادتها في الاستجابة وإدارة التنسيق والتخطيط للعمليات المنظمة وطنيًّا. وقد بدأ العمل المنفرد والمنعزل في مجالات الرعاية الإنسانية والتنمية يتوقف بعد ظهور آليات التمويل المبتكر التي تمتد لسنوات عدة. ويعمل القطاع الخاص على إبراز خبرته واستخدام موارده تدريجيًّا للتأثير في الاستجابة. على سبيل المثال لا الحصر يُطوِّر أصحاب المصلحة المعنيون بالخطة 3RP أفضل الممارسات المبتكرة في كلٍّ من التنسيق ووضع البرامج بدءًا من التسجيل البايومتري ووضع البرامج النقدية حتى المنهجية القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

وقد ظهر أثر الخطة 3RP أبعد من حدود المنطقة. فمنذ تبنَّى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجندةً جديدةً لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات –في منتدى التنمية الذي انعقد في البحر الميت في نوفمبر ٢٠١٥ والذي دعا لإجراء تغييرات في طريقة التعامل مع الأزمة السورية– سرعان ما نشأت بيئة السياسات والمساعدات العالمية تُحفِّزها العديد من الأحداث الهامة التي منها مؤتمر المانحين في لندن "لدعم سوريا والإقليم" في فبراير ٢٠١٦ والاجتماع الرفيع المستوى في جنيف حول تقاسم المسؤولية العالمية بشأن اللاجئين السوريين في مارس ٢٠١٦ والدورة الأولى للمؤتمر العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول في مايو ٢٠١٦ والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التحركات الواسعة للاجئين والمهاجرين. وقد أثار مؤتمر لندن تحديدًا مجموعة واسعة من التدابير لمناقشة فرص العمل والتعليم ودعم المجتمعات المضيفة والعناصر الأخرى التي منها أدوات ابتكار مثل ميثاق الأردن الذي تناول أمور التجارة والمساعدات الإنسانية والدعم التنموي.

وفي حين يظلُّ السلام في سوريا هو الحلَّ الوحيد لهذه الأزمة التي طال أَمَدُها فإن نموذج الاستجابة المتمثل في الخطة 3RP في البلدان المجاورة يهدف إلى المحافظة على رأس المال البشري والأصول الهامة لصالح الفئات السكانية من السوريين النازحين لتعزيز الاستقرار واستعادة الأمل. ومع ذلك قد يُتَرجَم هذا الوعد إلى واقع ملموس عبر التضامن الدولي المُتجدِّد مع الشعب السوري والدول المجاورة. وتقدم الخطة 3RP مِنَصَّةً لجميع الشركاء للمساهمة في هذا المسعى الحيوي.

فيليبو غراندي
المفوض السامي للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

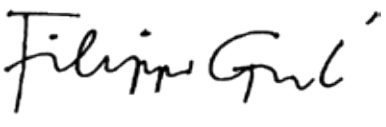

هيلين كلارك
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

تركيا/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش

المحتويات

تمهيد وسياق ٦

الاتجاهات الإستراتيجية لل ٢٠١٧–٢٠١٨ ..... ٨

- قيادة وطنية قوية ١١
- إطار إقليمي للحماية ١٣
- البناء على جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ١٦
- تعزيز الفرص الاقتصادية ١٨
- لا لضياع جيل ٢٠
- استمرار التواصل والشراكات ٢٢
- آليات مساءلة محسّنة ٢٤

ملخص الاستجابة ل ٢٠١٧–٢٠١٨ ..... ٢٦

- المستفيدون من الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٨
- إجمالي متطلبات التمويل ٢٩

قطاع الحماية ٣٠

قطاع الأمن الغذائي ٣٢

قطاع التعليم ٣٤

قطاع الصحة والتغذية ٣٦

قطاع الاحتياجات الأساسية ٣٨

قطاع المأوى ٤٠

قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ٤٢

قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي ٤٤

تحليل عام ٢٠١٦ ..... ٤٦

المناشدة المشتركة بين الوكالات عام ٢٠١٧ – حسب الشركاء والدول ٥٠

تمهيد وسياق

لقد أدت الأزمة السورية إلى نزوح ٤.٨١ مليون لاجئ سوري إلى الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية وهناك ما يُقدَّر بنحو ٦.١ مليون نازح داخليًا في سوريا. وتستضيف تركيا لاجئين أكثر من أي بلد آخر إذ يمثل ٢.٧٦ مليون نازح ما يعادل ٣.٥٪ من سكان تركيا. وفي لبنان يمثل مليون لاجئ سوري مسجل أكثر من ٢٠٪ من السكان ويمثل ٦٥٥,٠٠٠ لاجئ سوري مسجل في الأردن ما يقرب من ٩٪ من السكان. وتستضيف العراق ما يقرب من ٢٣٠,٠٠٠ لاجئ سوري إضافة إلى ٣,٢ مليون عراقي نازح داخليًا. وتستضيف مصر حوالي ١١٥,٠٠٠ لاجئ سوري مع لاجئين من بلدان أخرى عديدة.

وقد ازداد في عام ٢٠١٦ عدد اللاجئين السوريين المسجلين الذين تحميهم الدول الخمس إلى ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ ليصل إلى ٤,٨١ مليون لاجئ في نهاية نوفمبر.

وعلى الرغم من الصراع القائم داخل سوريا والذي لا يزال يزيد من النزوح فإنه من غير المتوقع وصول وافدين جدد على نطاق واسع إلى البلدان المضيفة للاجئين في عام ٢٠١٧ نظرًا لسياسات القبول التي تتزايد فيها القيود على نحو متزايد. ويعكس رقم اللاجئين المُقدَّر بحوالي ٤,٧ مليون لاجئ سوري في المنطقة بحلول نهاية عام ٢٠١٧: محاولات وصول وفود جديدة لكن قليلة وكذلك حالات تسجيل جديدة ومواليد وزواج وتغيرات تحدث نتيجة المغادرة من الدول المضيفة منها إعادة التوطين وغير ذلك من أشكال القبول في بلدان ثالثة.

ويفقد اللاجئون السوريون الأمل في التوصل إلى حلٍّ سياسي قريب لإنهاء إراقة الدماء في وطنهم ولا يزالون يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية في بلدان اللجوء في المنطقة.
يعيش اللاجئون بصورة أساسية في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والريفية مع أقلية طفيفة –نحو ١٠٪– تعيش في المخيمات. ومع ذلك على الرغم من هذا التكامل الجغرافي يواجه اللاجئون معدلات فقر عالية للغاية حيث يعيش ٩٣٪ من اللاجئين السوريين خارج المخيمات في الأردن تحت خط الفقر وأكثر من ٧٠٪ من اللاجئين تحت خط الفقر في لبنان و٦٥٪ في مصر و٣٧٪ في العراق. وفي حين تتشابه معدلات القوى العاملة بين اللاجئين والمعدلات الخاصة بالمواطنين المضيفين فإن معدلات البطالة بين اللاجئين أعلى بكثير من المعدلات الخاصة بالمواطنين المضيفين نظرًا للسياسات الحالية.

ولطالما كان ضعف النمو الاقتصادي والضغط على الأموال العامة وتعطل التصدير من بين التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الاقتصادات في بعض الحالات التي تهدد مكاسب التنمية. ففي حالة لبنان انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تزيد عن ٥٠٪ منذ بداية الأزمة. وانخفض متوسط النمو الاقتصادي في الفترة ٢٠١٠–٢٠١٤ من حيث نصيب الفرد إلى أقلَّ من ١٪ في الأردن ولبنان، وإلى ٠٪ في مصر.

وفي الأردن والعراق فَرَضَ الضغط السكاني الإضافي ضرائب على كلٍّ من البنية التحتية العامة (مثل: الطرق والصحة والمياه) والبنية التحتية الخاصة (مثل: السكن) بالإضافة إلى مواجهة الحكومة ضغوطًا كبيرة للحفاظ على نوعية الخدمات والبنية التحتية. وقد أثر انعدام الفرص التجارية بصورة كبيرة في الصادرات الزراعية اللبنانية التي تمثل ما يقرب من ١٥٪ من الصادرات. وتعتمد لبنان على النقل البري عبر سوريا للوصول إلى الأسواق في الأردن والخليج التي تمثل نحو ٦٠٪ من هذه الصادرات.

وقد حثَّ وقوع أحداث بعيدة المدى[1] خلال العام الماضي على المطالبة بإحداث تغييرات عميقة في طريقة الاستجابة للأزمات الإنسانية والتركيز بصورة خاصة على سوريا. وتُعَدُّ مركزية استخدام نظم وطنية ودعمها والاستعانة بمستجيبين محليين من الأمور المقبولة حاليًا على نطاق واسع. وينتقل أسلوب التمويل تدريجيًا نحو تمويل مُتعدِّد السنوات يمكن التنبؤ به. وقد تطورت التزامات تهدف إلى تعبئة الموارد المالية والدعم السياسي المحليِّ اللازمَيْنِ لتوفير ما يصل إلى ١,١ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠١٨. وقد أشارت الجهات الفاعلة بالقطاع الخاص إلى استعدادها لتوفير استثمارات جديدة.

وقد أُعِدَّت الخطة 3RP للفترة ٢٠١٧–٢٠١٨ رَدًّا على واقع هذه السياسة القائمة ويدعمها التزام عالمي بالاستثمار في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في البلدان المجاورة لسوريا. ولا تزال الخطة 3RP عمليةً مملوكةً وطنيًّا تجمع على نحو كامل بين خطة لبنان للإستجابة للأزمة السورية وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية وكذلك دور كلٍّ من تركيا والعراق ومصر وحكوماتها المعنية.

وعلى الصعيد الإقليمي تعمل أكثر من ٢٤٠ جهة مُشارِكة في إطار الخطة 3RP للفترة ٢٠١٧–٢٠١٨ إما عبر المطالبة بصورة مباشرة بالحصول على تمويل بصفتها جهات مشاركة للوكالات التي تطالب بالحصول على تمويل أو بصفتها جزءًا من منصة أوسع معنية بالسياسات والمطالبات والدعم. وتتضمن الجهات المُشارِكة السلطات التابعة للحكومة في البلدان المضيفة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة والقطاع الخاص والجمعيات الخيرية والمؤسسات.

وفي عام ٢٠١٧ سيطالب شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمبلغ ٤.٦٣ مليار دولار أمريكي لدعم الخطط الوطنية منه ٢.٧٣ مليار دولار أمريكي (٥٩٪) لتلبية الاحتياجات لمتعلقة بالحماية والمساعدة لمُكَوِّن اللاجئين و ١.٩ مليار دولار أمريكي (٤١٪) لدعم مُكوِّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ومن ذلك الاستثمارات في سبل كسب العيش وغير ذلك من أشكال الدعم للمعرفة والقدرات والأنظمة الوطنية.

يسعى الشركاء المعنيون بالخطة 3RP إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا من خلال التداخلات الإنسانية الفعالة والمَبْنِيَّة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في أثناء بناء استجابة أكثر استدامة. وتتضمن الكفاءات استخدام التسجيل البايومتري للاجئين وزيادة استخدام التداخلات المُستنِدة إلى المساعدات النقدية من أجل توفير الأغذية وغيرها من المساعدات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الأساسية والخدمات المتكاملة المعنية بالتعليم والحماية والشباب والتركيز على تقديم الخدمات عبر الأنظمة المحلية والبلدية للحَدِّ من الازدواجية وبناء قدرات وطنية.

[1] ومنها منتدى التنمية الذي انعقد في البحر الميت في نوفمبر ٢٠١٥ ومؤتمر المانحين في لندن "لدعم سوريا والإقليم" في فبراير ٢٠١٦ والاجتماع الرفيع المستوى في جنيف حول تقاسم المسؤولية العالمية بشأن اللاجئين السوريين في مارس ٢٠١٦ والدورة الأولى للمؤتمر العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول في مايو ٢٠١٦ والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التحركات الواسعة للاجئين والمهاجرين.

وفي مؤتمر لندن تعهد المانحون بتوفير الأموال أكثر من أيِّ وقت مضى وتعهدوا بأول الالتزامات الرئيسية التي يغطي مداها عدة سنوات خلال مؤتمر المانحين استجابةً للأزمة السورية، لكل من (الخطة 3RP وخطة الاستجابة الإنسانية داخل سوريا على حَدٍّ سواء). وقد بلغت التعهدات ٦ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠١٦ وبلغت التعهدات الأخرى المخصصة للفترة ٢٠١٧–٢٠٢٠ [٢] حوالي ٦,١ مليار دولار أمريكي. وعلاوةً على ذلك حضر المؤتمرَ عددٌ من شركاء التنمية الجدد (المؤسسات المالية الدولية وصناديق ووكالات التنمية) وهو ما يمثل تحولاً غير مسبوق في ردود الأفعال الدولية بشأن الأزمة التي طال أمدها.

في عام ٢٠١٦ بلغ إجمالي التمويل الذي تَقدَّم به المانحون حوالي ٢,٥٤ مليار دولار أمريكي لصالح الخطة 3RP (٥٦٪) في ٣٠ نوفمبر.

وواصل الشركاء المعنيون بالخطة 3RP التأكيد على أهمية التمويل طويل المدى الذي يمكن التنبؤ به. وعلى هذا النحو فإن الخطة 3RP ما هي الآن إلا خطة محددة التكاليف بالكامل ومدتها عامان في المنطقة.

ويُحدِّد هذا الموجز الإستراتيجي على المستوى الإقليمي المعايير الأساسية والمبادئ التوجيهية لهذه المنهجية المتكاملة. ويلخص هذا الموجز خطة منظمة وطنيًّا في كل بلد ويقدم نظرة عامة على المستوى الإقليمي لاستجابة كل قطاع ويسلط الضوء على المجالات الرئيسية التي تركز عليها الخطة 3RP في عام ٢٠١٦ ومنها: الحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وغيرهم من المتضررين والبناء على جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وسبل كسب العيش وفرص العمل ومبادرة لا لضياع جيل والابتكار والشراكات الجديدة والقيادة والمساءلة.

مصر/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز

[٢] للاطلاع على التفاصيل الكاملة للتعهدات انظر:
www.supportingsyria٢٠١٦.com/news/co-hosts-statemtent-annex-fundraising/~~gender=M

الاتجاهات الإستراتيجية ٢٠١٧-٢٠١٨

لبنان/ المجلس الدنماركي للاجئين DRC

التوجهات الإستراتيجية ٢٠١٧-٢٠١٨

تُعَدُّ أهمية دمج التنمية في أنشطة المساعدة الإنسانية الجارية لدعم الأفراد المتضررين من الأزمة السورية من الأمور المُسلَّم بها الآن على نطاق واسع. وبحلول عام ٢٠١٣ أخذت أزمة التنمية في الظهور إلى جانب الأزمة الإنسانية وكانت هناك حاجة إلى المساعدة الإنمائية لدعم اللاجئين والمواطنين من الدول المضيفة –على حَدٍّ سواء– في جميع أنحاء المنطقة. وتكاملت الجهود الإنسانية والإنمائية بصورة رسمية في الخطة 3RP في عام ٢٠١٤ على الرغم من أن الوكالات قد بدأت بوضع برامج بالفعل لتوسيع الفرص الاقتصادية ودعم الخدمات الوطنية ومساعدة أفراد المجتمع المضيف منذ بداية الأزمة.

تتألف الخطة 3RP من مُكوِّنين مترابطين:

- المُكوِّن الإنساني لحماية اللاجئين في الخطة 3RP: ويتناول الاحتياجات المتعلقة بحماية ومساعدة اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية، وكذلك في المخيمات والمستوطنات، وفي جميع القطاعات، وكذلك الأفراد الأكثر ضعفًا في المجتمعات المتضررة. وسوف يعزز ذلك الحماية المجتمعية من خلال تحديد احتياجات الدعم الفورية للخدمات المجتمعية في المجتمعات المتضررة، والاستجابة لها.
- مُكوِّن التنمية القائمة على الاستقرار وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الخطة 3RP: ويتناول احتياجات الاستقرار، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للمجتمعات المتضررة والضعيفة في جميع القطاعات، وبناء قدرات نظم تقديم الخدمات الوطنية ودون الوطنية، وتعزيز قدرة الحكومات على قيادة الاستجابة للأزمات، وتوفير الدعم الإستراتيجي والتقني والسياسي؛ لتعزيز الاستجابات الوطنية.

وبناء على هذين المُكوِّنين تُحدِّد عدة توجهات إستراتيجية المعايير رفيعة المستوى للاستجابة للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 3RP. وتهدف هذه التوجهات على نطاق واسع إلى تعزيز حماية الأشخاص المُعرَّضين للخطر وتهيئة الظروف وإتاحة الفرص لحياة كريمة ومستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات المضيفة. وتترابط هذه التوجهات معًا إلى الدرجة التي تبدو فيها الاستجابة القوية المُستنِدة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات متداخلة مع جميع القطاعات والمبادرات وتبدو آليات المساءلة القوية كامنة وراء تدخلات الخطة 3RP في جميع المجالات، ومَوقِف الخطة 3RP كمنصة للشراكة الإقليمية التي تعمل على تطوير برامج مؤثرة في جميع المجالات.

وتَرِدُ هذه التوجهات الإستراتيجية في الصفحات التالية:

- قيادة وطنية قوية
- إطار إقليمي للحماية
- البناء على جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات
- تعزيز الفرص الاقتصادية
- لا لضياع جيل
- استمرار التواصل والشراكات
- آليات مساءلة محسنة

قيادة وطنية قوية

إن الخطة 3RP خطة مُنسَّقة إقليميًّا لكنها تقوم على مبدأ المُلكية والقيادة الوطنية للاستجابة في كل بلد. وتؤكد أيضًا على ضرورة سعي المساعدة الدولية إلى تعزيز القدرات القائمة داخل البلاد والاستفادة القصوى منها وتجنب خلق أنظمة موازية. وينبغي تعزيز مثل هذه القيادة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. ويدعم المجتمع الدولي القيادة القومية عن طريق بناء القدرات وتعزيز دور السُّلطات التابعة للحكومات ودور الجهات الفاعلة في المجتمعات المدنية المحلية في الاستجابة للأزمات الإنسانية.

وللقيادة أربعة جوانب غاية في الأهمية هي: إطار مؤسسي وطني واضح وعملية مفردة تجمع بين البرامج والخطط المنظمة على الصعيد الوطني والوصول إلى مصادر متنوعة للتمويل والمواءمة بين الاستجابة الدولية للأزمات والأجندة الوطنية. وتتَّخِذ القيادة أيَّ شكل من هذه الأشكال بناءً على ظروف كل بلد.

ففي **تركيا** تولَّت الحكومة منذ البداية القيادة الكاملة للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين من خلال الهيكل والمنهجية المؤسسية الناشئة وتوفير دروس مهمة حول الإدارة الوطنية لعملية مواجهة تداعيات التهجير القسري. وتولَّى نائب رئيس الوزراء في الآونة الأخيرة تقديم الاستجابة للأزمة السورية في تركيا عبر تعزيز التواصل اللازم لاستجابة شاملة مشتركة بين الوكالات. وفي حدود إطار قانون الحماية المؤقتة تولَّت المديرية العامة لإدارة الهجرة –التي تتبع وزارة الداخلية– تنسيق تسجيل وتنفيذ قانون الحماية المؤقتة. وتولَّت إدارة الطوارئ والكوارث الطبيعية –التابعة لرئاسة الوزراء التركية– مسؤولية إنشاء وتشغيل مراكز الإيواء المؤقتة (مخيمات اللاجئين) والتنسيق مع جميع الوزارات الرئيسية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى تركيا دعمًا للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. ويعمل هيكل التنسيق بين المجالات على مستوى المحافظات تحت قيادة محافظي المحافظات. ولشركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دور هامٌ في دعم الحكومة التركية ودعم إطار اللجوء الوطني المعمول به.

وقد أعلنت الحكومة التركية في أكتوبر ٢٠١٦ عن مساهمتها بأكثر من ١٢ مليار دولار أمريكي لدعم اللاجئين السوريين في تركيا منذ بداية الأزمة. ولتركيا كذلك قطاع خاص نشط يعمل بصورة متزايدة على الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وقد جلب شركاء القطاع الخاص موارد إضافية (مالية وعينية على حَدٍّ سواء) وما لديهم من خبرات وكان لهم دور هامٌ في مجال الابتكار وتعزيز وصول السوريين إلى سوق العمل.

وفي يناير ٢٠١٦ أتاح قانونٌ للاجئين السوريين الحصول على تصاريح عمل وقد مُنِحَ حوالي ١٠,٠٠٠ تصريح عمل للاجئين السوريين حتى الآن.

وأَنشَأَت **الحكومة اللبنانية** اللجنة الوزارية اللبنانية كأعلى سُلطة وطنية تسمح للشركاء الدوليين بدعم الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين داخل الأراضي اللبنانية وكُلِّفَت وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على استجابة الحكومة للأزمة. وتُعَدُّ خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية خطةً مشتركةً بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لضمان سير عمل الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية داخل الأراضي اللبنانية وضمان مساهمتها في تحقيق الاستقرار للبلاد.

وقد صُمِّمَت هذه الخطة لتلبية الاحتياجات المحددة في لبنان وللسكان المعرضين للخطر ضمن هذه الأزمة الإقليمية الجارية ولضمان أن التداخلات الإنسانية والتداخلات الهادفة للاستقرار تُعزِّز كلٌّ منهما الأخرى لتقديم شيء ذي قيمة للاجئين وللتأكيد على دعم القدرات الوطنية في لبنان وكذلك جهود تنظيم المعونات وتقديم المساعدات. وتماشيًا مع متطلبات التخطيط لعدة سنوات تطورت خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية الآن إلى إطار الخطة الإستراتيجية في السنوات الأربع القادمة للفترة ٢٠١٧–٢٠٢٠.

وقد اكتملت خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية وطالبت بالتمويل عبر مرفق تمويل مُيَسَّر الشروط أُنشِئ حديثًا ويعرض مسارات جديدة لتعبئة تمويل دولي واسع النطاق يتناسب مع أولويات التطوير طويلة المدى في لبنان.

وتتضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية التدابيرَ ذات الأولوية المنصوص عليها في خارطة طريق الحكومة اللبنانية لعام ٢٠١٣ المعنية بالتداخلات ذات الأولوية لتحقيق الاستقرار بشأن النزاع السوري ولتحقيق المشاريع المستحدثة. وتتمثل الأهداف الثلاثة في:

(أ) استعادة فرص كسب العيش والفرص الاقتصادية والعمل على زيادتهما لصالح المجموعات المعرضة للمخاطر و(ب) استعادة القدرة على مواجهة الأزمات وبناء هذه القدرة أملاً في حصول اللاجئين على فرص متساوية للوصول إلى خدمات عامة مستدامة وذات جودة و(ج) تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

تركيا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ علي أونال

تُعَدُّ سبل كسب العيش والأنشطة التعليمية من بين الأولويات الرئيسية للحكومة اللبنانية وشركائها المواطنين والدوليين –تماشيًا مع المشاريع والبرامج التي قدمها لبنان بموجب إعلان النوايا في مؤتمر لندن– حيث عَمَدوا إلى تقليل اعتماد اللاجئين المعرضين للخطر على المعونة وزيادة إنتاجية المجتمعات المحلية وزيادة الدخل فيها.

وتُشكِّل خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية بالكامل فصلاً يتمحور حول دور لبنان في الخطة 3RP.

وفي **الأردن** تشكل منصة استجابة الأردن للأزمة السورية –بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي– آليةَ الشراكة الإستراتيجية بين الحكومة الأردنية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتطوير استجابة شاملة معنية باللاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وتأثير الأزمة السورية في الأردن. وتتضمن المنصة كذلك المواءمة بين المساهمة في أولويات التطوير الرئيسية للحكومة والتنسيق مع النظم الوطنية المعنية بالتخطيط ووضع البرامج والتنفيذ.

إن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية خطة متجددة لمدة ثلاث سنوات تُغطِّي الآن الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ وتدمج بين الاستجابة للاجئين والاستجابة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بحيث تصيران خطة واحدة لكل قطاع. وأيضًا تضع هذه الخطة مرونة النظم والمؤسسات الوطنية في جوهر الاستجابة. وتُزوِّدنا الخطة برؤية لمدة ثلاث سنوات لضمان الدمج بين التدابير الإنسانية الحاسمة والتداخلات متوسطة المدى وتسلسلها وتكاملها.

وقد خَطَا الأردن خطواتٍ من بينها التوقيع على "وثيقة الأردن" في مؤتمر لندن لتحويل الاستجابة للأزمة السورية إلى فرصة لتطوير البلاد نحو تحقيق رؤيتها لعام ٢٠٢٥. ومثل لبنان وافق مرفق التمويل مُيَسَّر الشروط على تمويل مشروعين في الأردن بما يعادل ٣٤٠ مليون دولار أمريكي في التمويل بشروط مُيَسَّرة. أمَّا عن الوصول إلى أسواق العمل فقد مدَّد الأردن مُدَّة الحصول على تصاريح العمل التي تَصدُر مجانًا للاجئين السوريين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بإصدار أكثر من ٣١,٨٦٤ تصريحًا للاجئين السوريين اعتبارًا من ٣١ أكتوبر ٢٠١٦.

وتشكل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بالكامل فصلاً يتمحور حول دور الأردن في الخطة 3RP.

وفي **العراق** كان مركز الأزمات المشتركة في الخدمة منذ مايو ٢٠١٥ لتنسيق الإجراءات التي اتَّخذتها الحكومة للاستجابة للأزمة وتسهيل الاتصال بالمجتمع الدولي على المستويين العراقي والكردستاني. وتُعَدُّ وزارة الهجرة والنزوح الشريكَ الرئيسيَّ للحكومة. أما وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان فتُعَدُّ الشريك الرئيسي للاجئين والاستجابة لأزمتهم داخل الأراضي الكردستانية بينما تؤدي وزارة التخطيط دورًا حيويًّا ومتزايد الأهمية من حيث تصميم ورصد برنامج استجابة اللاجئين.

تستهدف رؤية التنمية الشاملة (رؤية ٢٠٢٠) لحكومة إقليم كردستان جميع الأفراد حتى يسهل لهم الحصول على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية والأمن والفرص. تولَّت حكومة إقليم كردستان –جنبًا إلى جنب مع هذه الرؤية– القيادة في استيعاب تدفق اللاجئين والمشردين داخليًّا وبناء مخيمات دائمة وانتقالية وتوفير التمويل من مواردها الضئيلة والعمل مع المحافظات وشركاء الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية لتوفير الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية للاجئين. وتسمح حكومة إقليم كردستان بعمل اللاجئين السوريين مما يسمح للاجئين بإعالة أنفسهم والمساهمة بصورة إيجابية في الاقتصاد المحلي.

وفي **مصر** تظلُّ الحكومة –التي تمثلها وزارة الخارجية– الشريك الرئيسي للأمم المتحدة المعنيَّ بسياسة وتنسيق الخطة 3RP. وتتوفر حاليًّا أربع قنوات تنسيق مع الشركاء في مصر: فريق الأمم المتحدة القُطْرِيُّ والفريق العامل المشترك بين الوكالات والفريق العامل المشترك بين القطاعات ومجموعات العمل القطاعية. ويُعَدُّ الفريق العامل المشترك بين الوكالات أعلى مستوى لتقديم المساعدات ويُستخدَم للاستجابة للاجئين في مصر. وهو منتدى تقديم مساعدات غير قطاعي يهدف إلى تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات وتدفق المعلومات بينها. ويناقش هذا الفريق قضايا السياسة والحماية وثغرات البرامج المتعلقة بمجتمعات اللاجئين من جميع الجنسيات.

وقد زادت الحكومة المصرية فرص وصول السوريين الكامل إلى التعليم العام وخدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين. ويستفيد السوريون أيضًا من جميع الخدمات المدعومة التي تقدمها الدولة للمواطنين المصريين مثل الطاقة والنقل والطعام. وتُسهِم جمعية الأعمال السورية في دعم السوريين بعضهم بعضًا في الحصول على فرص للعمل والتدريب المهني والتقدم لجهات العمل والوصول إلى شبكات المعلومات والمنصات التي تُمكِّنهم من مناصرة قضيتهم.

زيادة القدرة على الاستجابة والفعالية من خلال التخطيط والتنسيق المشترك

وقد تجلَّى مبدأ التنسيق المشترك طوال العامين الماضيين من خلال الاستخدام المستمرِّ لخطط الاستجابة الوطنية المشتركة ودعمها، ولا سيما خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ، وخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية. وكانت "التعاقدات" الدولية، أو الاتفاقات المُبرَمة في مؤتمر لندن في فبراير ٢٠١٦ للدعم الدولي للحكومات التركية واللبنانية والأردنية خطوةً رائدةً إلى الأمام في التضامن الدولي، وتقاسم المسؤولية، والتنسيق المشترك لتقديم استجابة فعالة.

إطار إقليمي للحماية

يعمل شركاء الخطة 3RP مع الحكومات المضيفة والمجتمع المدني لحماية وتعزيز سلامة وكرامة وحقوق اللاجئين والمجتمعات الأخرى المتضررة وفقًا للقانون والمعايير الدولية. ويُعزِّز شركاء الخطة 3RP إنشاء آليات مناسبة قد تتمكَّن الفئات المتضررة بها من قياس كفاية التداخلات ومعالجة الشواغل والشكاوى وكذلك الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

يحترم شركاء الخطة 3RP –عبر التَّصدِّي للأزمات وتعزيز القدرة على مواجهتها– ويعزّزون مبادئ الحماية التالية: تحسين الوصول إلى المساعدة والخدمات دون تمييز وتوفير الحماية والمساعدة في سلامة وكرامة واحترام مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" وتمكين اللاجئين والاشتراك معهم ومع المجتمعات المحلية. وتتضمن الأنشطة التي تُسهِم في تفعيل هذه المبادئ على المستويين القُطْرِيِّ والإقليمي السلامةَ والتحققَ من المساواة بين الجنسين وتحليل القطاعات بشأن النتائج غير المقصودة والتدريب على قضايا مثل: المساواة بين الجنسين ومنع حدوث العنف الجنسي والجنساني لمختلف القطاعات والتصدي لهذه القضايا.

وتهدف الإستراتيجية الإقليمية للحماية إلى تعزيز الوصول إلى بَرِّ الأمان وعدم الإعادة القسرية من خلال تعزيز نظم الحماية الوطنية وتوفير استجابات متخصصة للحماية وكذلك الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة والانخراط مع المجتمعات كجهات فاعلة في الحماية. ويعمل شركاء الخطة 3RP مع الحكومات المضيفة عبر رصد الحماية والتأييد والمساعدة التقنية لتعزيز أُطُر وإجراءات اللجوء وخفض الحواجز أمام الوصول إلى الوثائق القانونية والخدمات الأساسية.

يوفر التسجيل المستمرُّ للاجئين أداة قوية لتحديث الملفات الشخصية والاحتياجات الخاصة باللاجئين وتحديد الفئات الأكثر ضعفًا وتوفير الحماية للأفراد وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية. وممَّا يُعزِّز الوصول إلى الحقوق القانونية والعدالة والوثائق المدنية: بناء قدرة للنظم الوطنية وتوفير المساعدة القانونية. وتُعَدُّ إعادة التوطين وغيرها من أشكال القبول في البلدان الثالثة حلًّا لحماية اللاجئين الأكثر عرضة للمخاطر. ولا يزال توسيع إشراك المجتمعات في حمايتها الخاصة –بالمبادرات المجتمعية للحماية وإنشاء حوار واتصال ذي اتجاهين مع المجتمعات المحلية ودعم التواصل مع المجتمعات ومشاركتها– إستراتيجية من الإستراتيجيات الرئيسية. وكذلك يُعَدُّ منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له فضلاً عن حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والانفصال من الأولويات شديدة الأهمية. ويتولَّى قطاع الحماية التنسيق بين إستراتيجيات الحماية وكذلك التنسيق –حسب الضرورة– بين القطاعات الفرعية المعنية بالتصدي للعنف الجنسي والجنساني وحماية الأطفال.

إعادة التوطين في دول ثالثة

١١٦١٣٠ لاجئًا
قدَّموا لإعادة التوطين في ٢٠١٥–٢٠١٦

تظلُّ إعادة التوطين أداة حماية مهمة للاجئين رغم مخاطر الحماية المشددة، وتتكامل في إطار برامج الحماية والمساعدة المستمرة، وتغطي تعهدات أكثر من ٣٠ بلدًا للاجئين السوريين تحت مسارات القبول المختلفة، التي منها إعادة التوطين، والقبول الإنساني أو المسارات التكميلية الأخرى لأكثر من ٢٤٢,٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٣.

وقد أكد الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى، الذي انعقد في مارس ٢٠١٦، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين، الذي انعقد في سبتمبر ٢٠١٦، على أهمية توفير مسارات آمنة للاجئين. وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ١٠٪ على الأقلِّ من السكان السوريين المسجلين سوف تُعرَض عليهم مسارات آمنة بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

الأردن/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش

معالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال من خلال إطار إستراتيجي متعدد القطاعات

تظلُّ عمالة الأطفال أحد أكثر أشكال العنف والاستغلال السائدة والمستمرة على نطاق واسع، والتي تواجه الأطفال اللاجئين السوريين؛ حيث يبدأ العديد من الأطفال اللاجئين السوريين في العمل قبل سِنِّ الثانية عشرة، وهم الآن يشاركون على نحو متزايد في الأعمال الخطرة، مما يَحُدُّ من حقهم في التعليم، وتُعدّ عواقب الأعمال الخطرة على الأطفال واسعة الانتشار، وطويلة الأمد.

ومن أجل التصدي لأسوأ أشكال عمالة الأطفال في الأزمة السورية، يجري وضع منهجية متعددة القطاعات للحَدِّ من انتشار عمالة الأطفال، وتخفيف المخاطر التي يواجهها الأطفال الذين يشاركون في مثل هذا النمط من العمالة. وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق النتائج التالية:

١. تصميم سياسات وبرامج تعليمية، وتنفيذها للتصدي بفعالية لعمالة الأطفال. ويتضمن هذا تخفيض الحواجز للوصول إلى التعليم النظامي، والتركيز على الأطفال في سِنِّ المرحلة الثانوية، وكذلك توفير خيارات تعليمية مناسبة ومرنة للأطفال العاملين.

٢. تصميم سياسات وبرامج تعالج هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين؛ بهدف تخفيف مخاطر عمالة الأطفال. ويشمل هذا مشاركة الحكومات في الدعوة لسياسات تتعلق بحصول أُسَر اللاجئين على سبل كسب العيش، وضمان حماية هذه السياسات لتلك الأُسَر الأكثر عرضة لعمالة الأطفال، مثل الأُسَر التي تعيلها نساء.

٣. تمثل التداخلات المُوجَّهة ضد عمالة الأطفال دعمًا هادفًا وشاملاً للأطفال الأكثر عرضة للمخاطر وأُسَرهم التي ساقتها الظروف للمشاركة في أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وتشارك الأُسَر والأطفال في التفكير بحلولٍ لمنع عمالة الأطفال، والتصدي لها، من خلال تدخلات الحماية المجتمعية.

٤. تعزيز تنظيم وتنسيق المعرفة المتعلقة بعمالة الأطفال؛ لضمان تَصَدٍّ فعال ومستدام. ويشمل هذا تتبُّعًا أكثر فعالية لتأثير برامج سبل كسب العيش، والمساعدة النقدية في عمالة الأطفال، ومن ثم إعادة النظر في طرق تصميم هذه البرامج وتنفيذها.

وكجزء من الإستراتيجية، تعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية في مشروع يتصدَّى لعمالة الأطفال، وتطوير السياسات القائمة، وتعزيز التعاون الوثيق مع السُلطات الوطنية وشركاء الخطة 3RP.

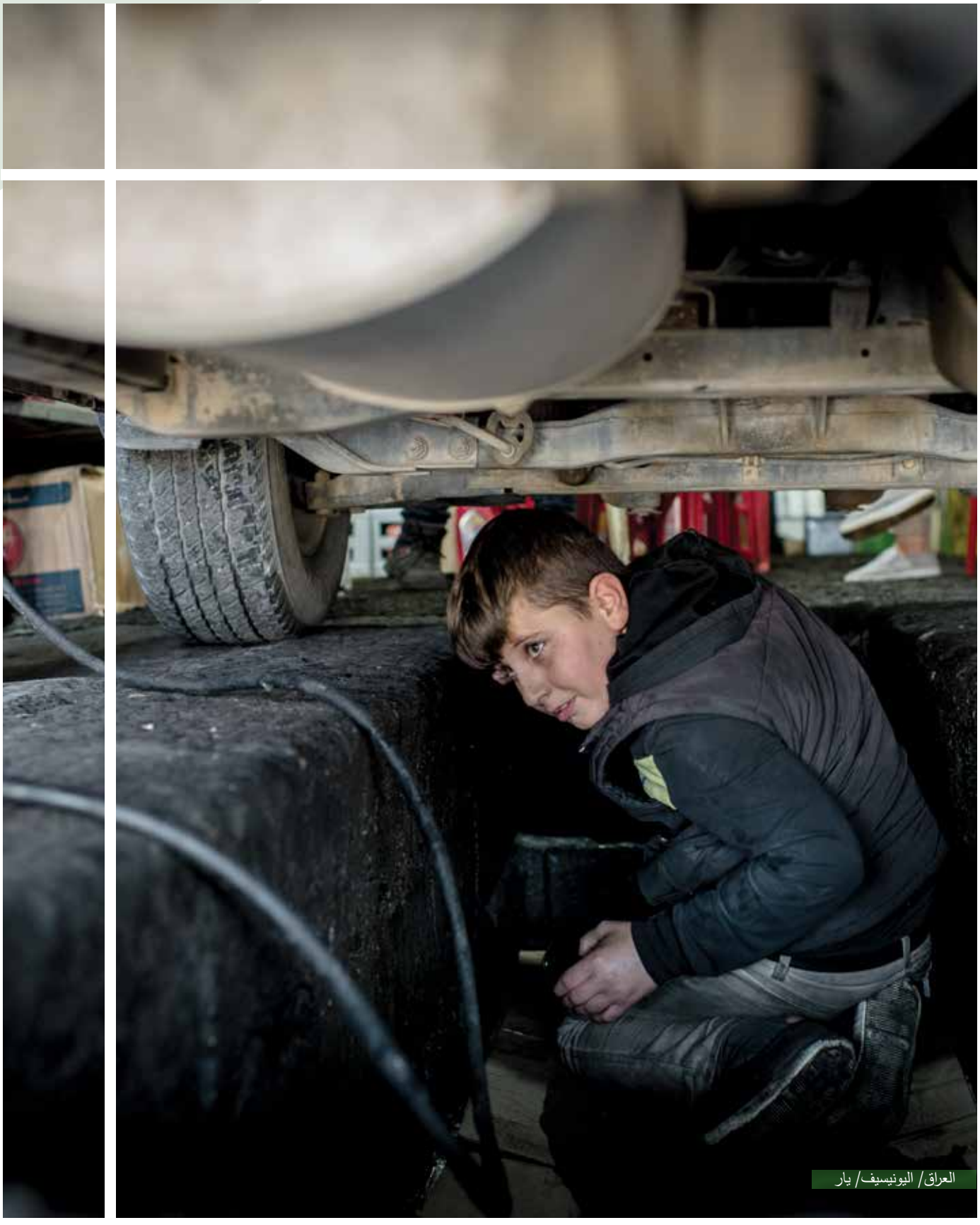

العراق/ اليونيسيف/ يار

البناء على جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

يكمن الهدف من جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في توفير أساس مشترك للاستجابات القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات عبر البلدان التي تأثرت بأزمة اللاجئين السوريين وهذا أساس يمكن تكييفه أو توضيحه حسب الاقتضاء مع ظروف وسياقات محددة. أما المبادئ الخمسة الأساسية في جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات فهي كالتالي: زيادة التآزر بين الاستثمارات والمنهجيات الإنسانية والإنمائية وإيلاء الأولوية لكرامة الفئات السكانية المتضررة وأكتفائها الذاتي وتعزيز القدرات المحلية وعدم استبدالها وإقامة شراكات جديدة وشاملة للجميع لبناء القدرة على مواجهة الأزمات وتشجيع الابتكار وتعزيز الارتباط والفاعلية والكفاءة وحماية التماسك الاجتماعي من أجل العمل المشترك لتشجيع القدرة على مواجهة الأزمات والتعاون السلمي. وقد لخص جدول الأعمال عشر طرق رئيسية يمكن بها تطبيق هذه المبادئ. وتتضمن الإنجازات على طول هذه المسارات:

• **زيادة التكامل بين التخطيط الإنساني والتنموي** وفق أُطُر قُطْرِيَّة مشتركة وخاصة خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية وخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية مع تغيرات في العمليات والأنظمة الداخلية للمؤسسات المالية الدولية والمانحة مما يتيح استجابة أفضل لمتطلبات برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

تطبيق مبادئ جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على أرض الواقع:

١. تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة الأزمات، وقدرات الاستجابة داخل سوريا.

٢. زيادة الاستجابة والفعالية من خلال التخطيط والتنسيق المشترك.

٣. تطوير آليات مبتكرة ووسائل تمويل مُتعدِّد السنوات؛ لتعزيز القدرة على التنبؤ المالي.

٤. تعزيز القدرات المحلية من خلال التصدي للأزمات عبر الأنظمة المحلية والمؤسسات والبِنَى المحلية؛ وبمشاركتها جميعًا.

٥. توسيع استخدام المنهجية القائمة على البرامج لتقديم الخدمات الأساسية.

٦. إشراك القطاع الخاص في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وفي تطوير منهجيات جديدة.

٧. توسيع الفرص من خلال تعزيز بيئة مواتية للشركات وأصحاب المشاريع المعمول بها.

٨. تعزيز الأساس القانوني والبرامجي للفرص الاقتصادية، وزيادتها في المجتمعات المتضررة.

٩. رعاية القدرات لتسوية النزاعات بين المتضررين من الفئات السكانية، والمؤسسات العامة، والمجتمعات المضيفة، والمنظمات الدينية؛ وغير ذلك من الكيانات ذات الصلة.

١٠. الشروع في التخطيط وبناء القدرات؛ لتمكين إعادة الإعمار في المستقبل، وجهود الإصلاح.

منظور القدرة على مواجهة الأزمات: زيادة التركيز على التوطين

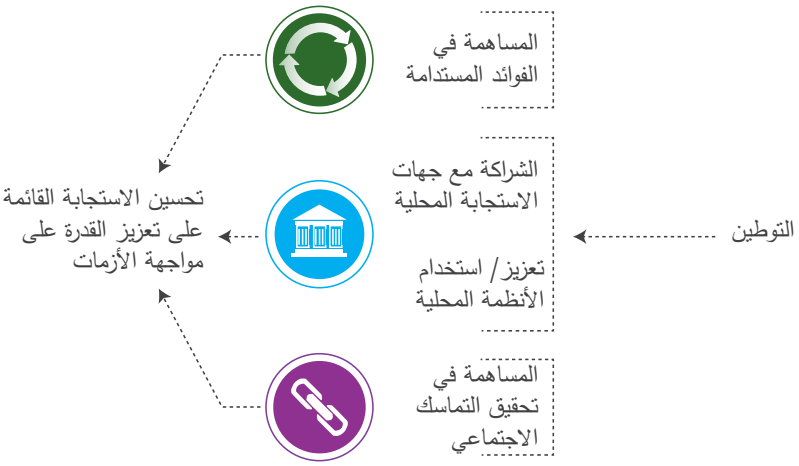

في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، أعربت المنظمات الوطنية والدولية عن التزامها الشديد والمشترك بتوطين العمل الإنساني قدر الإمكان. ويزيد توطين الاستجابة للأزمات المواءمةَ بين احتياجات المساعدة الإنسانية وخطط التنمية على المدى الطويل للجهات الفاعلة المحلية، ويُعزِّز التآزر بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية. كذلك، فإن التوطين هدف ضروري كأداة لتطبيق منهجية تستند إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وفي الفصول التي تتناول البلاد المشتركة في الخطة 3RP، أُدرِجَ التوطين في بعض القطاعات، وستُرصَد هذه المشاريع على امتداد عام ٢٠١٧.

- إنشاء ترتيبات **لتمويل مبتكر ومتعدد السنوات** تعزيزًا للقدرة على التنبؤ المالي مثل مرفق الاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين في تركيا وزيادة عدد الجهات المانحة المتقدمة بتعهدات متعددة السنوات في عام ٢٠١٥ إلى ١٧ جهة مانحة في مؤتمر لندن في عام ٢٠١٦ وزيادة استخدام التمويل المجمع والقروض المُيَسَّرة للبنك الدولي وفق مرفق تمويل مُيَسَّر الشروط.

- استمرار تعزيز **القدرات الوطنية والمحلية** التي كانت في طليعة الاستجابة لأزمات اللاجئين على مدى السنوات الخمس الماضية. وعلى هذا ترتبط برامج كثيرة بصورة وثيقة بالسُلطات المحلية. وقد كانت البلديات في تركيا ولبنان والأردن في طليعة الاستجابة للأزمات وتحسنت قدراتها مما أتاح لها تنفيذ تدخلات واسعة النطاق لتحسين الخدمات وتعزيز البنية التحتية وإشراك مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة على حَدٍّ سواء في الاستجابة الجماعية للأزمات. وقد رُوجِع منظور القدرة على مواجهة الأزمات لتعزيز ورصد توطين الاستجابة حسب الخطة 3RP.

- يصمِّم شركاء الخطة 3RP بعناية كبيرة برامج ومشاريع تحافظ على **الوصول المستدام إلى الخدمات الأساسية للاجئين والمجتمعات المضيفة بحيث تراعي المساواة بينهم** وتزيد أمامهم فرص الوصول من خلال تعزيز وتكامل التنسيق بين الوزارات على المستوى دون الوطني مثل توطيد وتوسيع شبكة مراكز التنمية الاجتماعية في لبنان.

- يمكن ملاحظة التقدم في بناء القدرة على مواجهة الأزمات –كما هو مشار إليه بالتفصيل في القسم التالي– من خلال سبل كسب العيش في مزيد من التغييرات الإيجابية **في سياسات سوق العمل** في تركيا ولبنان والأردن وتعزيز البيئة التمكينية للأعمال التجارية ولا سيما في المناطق الاقتصادية الخاصة في الأردن وزيادة إشراك تعاون القطاع الخاص في الاستجابة للأزمة.

- زادت الدراسات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي فهمَ العوامل المُساهِمة في زيادة استثمار الجهود المبذولة في الحفاظ **على التماسك الاجتماعي أو تعزيز السِّلْمِ المحلي**. وكانت أبرز هذه الدراسات في لبنان حيث ركزت بشدة على منع الصراعات وعلى مبادرات بناء السلام.

أما الدليل الآخر على أن مبادئ تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات يَجْرِي حاليًا تطبيقها على أرض الواقع فيتمثل في ازدياد مستوى ونصيب المطالبة بُمكَوِّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الخطة 3RP الذي زاد من ٣٨٪ عام ٢٠١٦ إلى ٤١٪ عام ٢٠١٧ وكذلك ازداد المستوى الفعلي لتمويل مُكَوِّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في ٢٠١٦.

وإلى جانب هذه التطورات كانت هناك أيضًا زيادة كبيرة في تعلم برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وقدرة شركاء الخطة 3RP على تنسيقها وهذا ما تمَّ التركيز عليه في جميع التداخلات في أثناء أسبوع بناء القدرة على مواجهة الأزمات في أكتوبر ٢٠١٦.

ويوضح التقرير الصادر مؤخرًا بعنوان "حالة برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الخطة 3RP مفاهيم برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ويوضح تطبيقها ضمن مبادرات الخطة 3RP. ويشير التقرير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التقدم في البرامج الجماعية المعنية بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. ويسلط التقرير الضوء على ملامح المبادرات القائمة المعنية ببناء القدرة على مواجهة الأزمات في كلٍّ من مُكَوِّنَي اللاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الخطة 3RP.

ويدعو التقرير أيضًا إلى منهجة عملية التعلم الجماعي وزيادة دمج البرامج خاصةً في سبل كسب العيش وتحسين إطار رصد وتقييم عمليات إدارة وتصميم أكثر ملاءمةً وتمويل أكثر مرونةً.

ويَجْرِي الآن تجهيز المرحلة لتغيير جذري في شدة ونطاق البرامج القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات مع دعوات للتوسع في المنهجيات بمختلف أنحاء المنطقة مثل برامج دعم بلديات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلاً عن إستراتيجية متماسكة ومتكاملة لسبل كسب العيش.

الأردن/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تعزيز الفرص الاقتصادية

تظلُّ زيادة فرص الحصول على سبل كسب العيش وفرص العمل لكلٍّ من اللاجئين والمجتمعات المضيفة المُعرَّضة للمخاطر الطريقةَ الأسرع والأكثر إيجابيةً التي يمكن بها نقل الاستجابة للأزمة السورية نحو أساس أكثر استدامة. ففي العام الماضي كانت هناك دعوة طارئة لتحسين كلٍّ من البيئة السياسية والمنهجيات البرامجية لسبل كسب العيش وكذلك اعتماد الهدف الطَموح الذي طُرِح في مؤتمر لندن بشأن خلق ١,١ مليون فرصة عمل جديدة في المنطقة بحلول عام ٢٠١٨.

وقد شهد هذا العام تطورات إيجابية عديدة في هذه المنطقة تُبشِّر على نحو جيد بتسارع خلق فرص عمل وتحسين سبل كسب العيش:

- **على مستوى السياسات** فإن التصورات والاتجاهات التي تسمح للاجئين السوريين بالعمل قد تغيَّرت في الأساس وفتحت الباب لدخول اتفاقات رسمية حول خلق فرص عمل مع المجتمع الدولي. ويقود هذا التغيير في الاتجاهات والالتزامات التي قُطِعَت في لندن على نحو متزايد إلى تغييرات في السياسة الإبداعية في مختلف البلدان المتضررة من الأزمة وكذلك: السماح للاجئين السوريين بالمساواة في الحصول على وظيفة في سوق العمل بالقطاع الخاص والسماح للسوريين بتوفير خدمات للسوريين الآخرين والاتفاقيات التجارية التي تدعم توسيع الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتوسيع وتسهيل الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال للاجئين السوريين والسماح للسوريين ببدء كلٍّ من الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتيسير الوصول إلى البنية التحتية الصناعية المتاحة وتسهيل الاستثمار الخاصِّ السوري.

- **على مستوى البرامج** أخذت الحاجة إلى تنسيق الاستجابات لسبل كسب العيش وتحقيق التماسك والتآزر بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع مختلف الشركاء المكلفين بأدوار معينة داخل الجمع التعاوني مَنْحًى رسميًّا بعد استيعابها استيعابًا جيدًا. وأول ناتج من هذه الشراكة هو التقييم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي للفرص الاقتصادية في مختلف البلدان. وقد أُجْرِيَ هذا التقييم في سوريا ومصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وهو الأمر الذي نتج عنه توصيات واضحة للتطبيق. ولتحقيق هدف توفير ١,١ مليون وظيفة يشدد التقرير على الحاجة إلى موارد تنمية النفوذ من خلال الاستفادة الإستراتيجية من حالات التشغيل الطارئ على المدى القصير جنبًا إلى جنب مع الجهود

تقييم الفرص الاقتصادية في مختلف البلدان

أُجْرِيَت الدراسة بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي؛ لدعم الجهود التي تبذلها الدول المضيفة، والجهات الدولية المانحة، والقطاع الخاص؛ لتحقيق الأهداف السياسية الطموحة لخلق ١,١ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠١٨. وبناءً على إجراء مقابلات مع ما يقرب من ١٢٠ من أصحاب المصلحة، ومراجعة مكتبية للدراسات والمشاورات القائمة مع الهيئات الاستشارية الرفيعة المستوى في الدول الستِّ (ومنها سوريا)؛ تُحدِّد الدراسة التحديات والمنهجيات الواعدة.

المنهجيات الواعدة

- زيادة فرص اللاجئين في الحصول على عمل. ففي **تركيا** و**الأردن** صدر عدد كبير من تصاريح العمل للاجئين السوريين في ٢٠١٦.

- تحديد القطاعات القادرة على التوظيف. وقد حدَّدت **لبنان** ثلاثة قطاعات؛ حيث يمكن مواصلة استكشاف العمالة المؤقتة للسوريين: الزراعة والبنية التحتية والبيئة.

- تولِّي مواطنين سوريين في البلد المضيف تنسيق بعض الخدمات الاجتماعية. ويُسمَح للمهنيين الطبيين والمعلمين السوريين بتقديم خدمات للسوريين الآخرين في **تركيا**.

- إدراج اللاجئين السوريين والفئات السكانية المضيفة كمستفيدين مباشرين من برامج الاستجابة. ففي **لبنان**، تقدم البرامج التي تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية الخدمات نفسها للاجئين والمواطنين السوريين الذين يعيشون في المجتمعات.

- دعم توسيع نطاق الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وتمثل صفقة "قواعد المنشأ" –التي وقَّع عليها **الأردن** والاتحاد الأوروبي– مثالاً عظيمًا كـ "حلٍّ تنموي" لمشكلة الأزمة، والاتجاه الجديد لإمكانية تشجيع المجتمع الدولي على طَرْق الاستثمار في **الأردن**، ودعم العمل للسوريين والأردنيين.

- توسيع وتسهيل وصول اللاجئين السوريين إلى المعلومات. ففي **الأردن**، ساهمت حملة التوعية التي أطلقتها منظمة العمل الدولية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زيادة تصاريح العمل إلى ثلاثة أضعاف في القطاع الزراعي.

- تسهيل شبكات اللاجئين السوريين والمنظمات غير الحكومية. ففي **مصر**، توجد جمعية الأعمال السورية، وتُمكِّن هذه الجمعيات السوريين من دعم بعضهم بعضًا في سبل كسب العيش، مثل: فرص العمل، والتدريب المهني.

- تشجيع الإنتاج المحلي والشراء المباشر؛ حيث يجلب العديد من الشركاء في دول الخطة 3RP أغلب احتياجاتهم من السوق المحلية.

- دعم السوريين لبدء الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى البنية التحتية الصناعية المتاحة؛ حيث يعمل سوريون ومصريون في حوالي ٥٠٠ ورشة ومصنع سوريٍّ صغير بشكل غير رسمي في مدينة العبور الصناعية في **مصر**.

- تسهيل الاستثمار الخاصِّ السوريِّ؛ حيث بلغ رأس المال السوري نحو ١٥٪ من جميع رأس المال الأجنبي الجديد في **الأردن** في كلٍّ من عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، استثمر المستثمرون السوريون في **مصر** نحو ٨٠٠ مليون دولار من رأس مالهم.

التي تُركِّز على خلق فرص اقتصادية مستدامة واستكمالاً لها. كذلك فإن هناك تزايدًا في التآزر بين برامج سبل كسب العيش في جميع القطاعات مثل المناطق المُدمَّرة بيئيًّا وهو اتجاه إيجابي يجب تعزيزه من أجل تخفيف آليات المواجهة السلبية مثل عمالة الأطفال وزواجهم.

وممَّا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمنهجية خلق فرص عمل الزيادةُ الجذريةُ في **مشاركة القطاع الخاص في الأزمة السورية** بصورة صغيرة أو كبيرة أو على المستوى المحلي أو الدولي وتعزيز الروابط مع الشتات. وتتضمن المنهجيات والأساليب التي من شأنها تسهيل هذا الأمر والتي تحدَّدت خلال أسبوع بناء القدرة مواجهة الأزمات: زيادةً كبيرةً في الحصول على التسهيلات الائتمانية والحوار مع جمعيات أرباب العمل من أجل التوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات ومن ثم مواءمة التدريب المهني وفقًا لذلك ودعم استثمار إتاحة فرص عمل في مناطق اقتصادية خاصة مثل تلك المستهدفة في الأردن وإدخال تحسينات في بيئة الأعمال والاتصالات بين الشركات الدولية والمحلية وتحسين المشاريع الاجتماعية.

وهناك **تحديان** اثنان من التحديات التي يجب التصدي لها في سياق هذا التوسع في خلق فرص عمل وهما ضمان ظروف عمل لائقة للجميع وتلبية احتياجات العمل وسبل كسب العيش للنساء اللائي تَخَلَّفْنَ عن ركب فرص العمل.

تتَّسِم القطاعات غير الرسمية في الدول المضيفة بضخامتها وتُوظِّف أعدادًا كبيرةً من المواطنين المضيفين واللاجئين. وهناك عدد قليل من التدابير لحماية العمل اللائق برواتب كافية لكن العمل في الاقتصاد غير الرسمي يجعل العمال عرضة للاستغلال والتحرش وعدم الدفع وانخفاض الأجور وسوء المعاملة. وعلى الرغم من أن القطاعات غير الرسمية قد أظهرت القدرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين أظهر التقييم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي للفرص الاقتصادية في مختلف البلدان أن ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي قد تتَّسم بالاستغلال ودفع أجور غير كافية لدعم الأسرة.

المبادرات الإقليمية لسبل كسب العيش

في منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات عام ٢٠١٥، تعهد كبار الممثلين الحكوميين من الدول المضيفة والمجتمع الدولي بتعزيز الأساس القانوني والبرامجي للفرص الاقتصادية في المجتمعات المتضررة. وأُعِيد تأكيد هذا الالتزام في مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة. واتَّفق المشاركون على تخفيف الضغط عن الدول المستقبلة للاجئين، من خلال تحسين فرص الحصول على العمل، واستهداف تعليم اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد أَتْبَعَت الجهات المانحة التزاماتها باتفاقات مختلفة، منها مرفق لشؤون اللاجئين في تركيا، وميثاق الأردن، والمشاريع والبرامج التي قدمها لبنان بموجب إعلان النوايا في مؤتمر لندن. وفي هذه الاتفاقيات، وُضِعَت آليات تمويل متعددة، مثل: الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية، والصندوق الاستئماني مدد، ومرفق التمويل المُيَسَّر الشروط. ومع ذلك، لا تزال هناك نواقص، لا سيما في سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي/ الاستقرار؛ حيث لم يَتَلَقَّ هذا القطاع سوى ١٣٪ من التمويل المطلوب في عام ٢٠١٦ (في ٣٠ نوفمبر).

وبإحداث الحكومات المضيفة لتغييرات إضافية في لوائح التوظيف، من المتوقع وجود فرص أفضل أمام اللاجئين في الحصول على فرص عمل. ويواصل شركاء الخطة 3RP في قطاع سبل كسب العيش الدعوةَ لإحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية لتعزيز النمو، وتوسيع وتحسين فرص العمل؛ من خلال دورات تعليم اللغة، والتدريب المهني، والتدريب على البرامج. وسيتولَّى شركاء الخطة 3RP في قطاع سبل كسب العيش، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيعَ الاستجابات لخلق فرص عمل، بما يتناسب مع التزامات لندن بإتاحة ١,١ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠١٨ من خلال دعم النظام البيئي للفرص الاقتصادية؛ لتلبية الاحتياجات المباشرة لسبل كسب العيش من خلال التشغيل الطارئ في أثناء تلبية الحاجة لخلق فرص عمل مستدامة على المدى الطويل.

لبنان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا لضياع جيل

أُطلِقَت هذه المبادرة في عام ٢٠١٣ بتنسيق من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وتُعَدُّ مبادرة "لا لضياع جيل" التزامًا طَمُوحًا من المنظمات الإنسانية والجهات المانحة بالجمع بين الجهود الإستراتيجية في مختلف القطاعات لدعم الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات السورية والعراقية والاعتراف بأن سلامتهم ورفاهيتهم وتعليمهم ومن ثم مستقبلهم سيُقضَى عليه إذا ما استمرت الحرب أكثر من خمس سنوات. فعلى المستوى الإقليمي تعهدت أكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية ووكالة تابعة للأمم المتحدة بالدعوة المشتركة لدعم أهداف مبادرة "لا لضياع جيل". وعلى المستوى القُطْرِيِّ من المرجح تخطّي عدد الجهات الفاعلة التي تعمل على تحقيق نتائج مبادرة "لا لضياع جيل" في جميع الركائز الثلاث أكثر من ١٠٠ جهة فاعلة.

وقد حشدت مبادرة "لا لضياع جيل" على نحو متزايد الدعم من صُنَّاع السياسات والجهات المانحة لصالح جميع ركائزها الثلاث: التعليم وحماية الأطفال ومشاركة المراهقين والشباب. وقد كان هذا الأمر مُكلَّلاً بالنجاح وانعكس بصورة خاصة على وضع التعليم حيث بات قطاع التعليم أحد أفضل القطاعات المُموَّلة في الخطة 3RP وحلَّ هذا القطاع في طليعة الاستجابة للخطة 3RP في البلدان المضيفة الخمسة. وفي فبراير ٢٠١٦ جمعت ورقةُ إستراتيجيةِ التعليمِ في لندن جميعَ شركاء مبادرة "لا لضياع جيل" لمناقشة التحولات الإستراتيجية الرئيسية التي يجب تنفيذها على أرض الواقع للتصدي بفعالية لتحديات التعليم الناجمة عن الأزمة السورية مع الحفاظ على البعد الإنساني عند الاستجابة لتحديات التعليم. ويتطلب السياق الحالي للأزمة السورية تعزيزًا مستمرًّا لنظم التعليم الوطنية وتعزيزًا لإطار سياسة وطنية بناءة فضلاً عن زيادة نطاق وسرعة الحصول على تعليم جيد.

وعلى مستوى السياسات سوف تستمرُّ الجهود لضمان اعتماد وتنظيم برامج التعليم غير النظامي كوضع ضروري للتنسيق بسبب مرونته وسرعة وصوله إلى الأطفال والشباب الذين لا يمكنهم الوصول إلى النظام الرسمي. وثمَّة حاجة إلى حدوث "طفرات" في شهادات التعلم سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية. وسيُدرَج المعلمون السوريون ضمن خطط التعليم الوطنية وسيُعَدُّون موارد لدعم استجابة التعليم للأطفال اللاجئين. وأخيرًا ستُوضَع أُطُر الحماية الاجتماعية في موضعها للتغلب على الحواجز المالية للتعليم والحَدِّ من آليات التكيف السلبي.

وستراعي الركيزة الثانية الخدماتِ المخصصةَ لحماية الأطفال الذين يواجهون مخاطر مثل: الانفصال الأسري والعنف الجسدي والجنسي والتوظيف عبر الحدود والبلطجة والتمييز وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية والمشاركة في أنماط خطرة من العمل والضغوط النفسية وعدم وجود وثائق مدنية مثل شهادات الميلاد. وسيستمرُّ الشركاء أيضًا في دعم الجهود التي تبذلها الأسر والمجتمعات المحلية لحماية الأطفال وللحَدِّ من التمييز والعنف في المجتمعات. وستكون كلُّ هذه الركائز تدابير ترمي إلى تعزيز نظم الحماية الوطنية المعنية بالأطفال وضمان وصول الأطفال اللاجئين إليها.

وتوفر الركيزة الثالثة لمبادرة "لا لضياع جيل" فرصًا للمراهقين والشباب (من اللاجئين

العراق/ اليونيسف/ أنمار

والمجتمعات المضيفة) للمشاركة في التنمية الاجتماعية والأوضاع المدنية فضلاً عن زيادة فرص كسب العيش للشباب. وهذا العمل ضروري لتمكين الشباب المتضررين من الأزمة من استعادة شعورهم بوجود هدف في الحياة ووكالات تدعمهم وإبراز إمكاناتهم. وتعمل فرص التواصل الإيجابي على تعويض الشباب عمَّا يواجهونه من المخاطر والإحباط وفقدان الأمل. وترتبط هذه الفرصة بآليات التصدي السلبية والمُضِيِّ قُدُمًا.

توفر مبادرة "لا لضياع جيل" منصة للجمع بين الجهود الإستراتيجية عبر القطاعات تحقيقًا لنتائج مرجوَّة لصالح الأطفال والشباب وتسهيلاً للجهود التي يبذلها العديد من القطاعات لمعالجة الأسباب الجذرية والنتائج المترتبة على قضايا مثل عمالة الأطفال وزواجهم. وسوف يستخدم الشركاء هذه المبادرة لتكون منصة لإشراك الأطفال والشباب في الدعوة للقضايا ذات الأولوية.

تعزيز الفرص للمراهقين والشباب

يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ عامًا حوالي ثلث الفئات السكانية المتضررة من الأزمة السورية. وقد تأثر هؤلاء الشباب تأثرًا سلبيًّا بالصراع، ومحدودية فرص الحصول على التعليم الجيد، والحماية، والخدمات الأساسية؛ ومحدودية فرص كسب العيش، ومحدودية الفرص المتاحة للمساهمة في مجتمعاتهم؛ مما أدى إلى ازدياد يأسهم. إن تمكين المراهقين والشباب بالمهارات الضرورية يُعَدُّ من الأمور الحاسمة لمستقبل المنطقة. فإذا تزوَّد المراهقون والشباب بالفرص، فسوف يساهمون –بما لديهم من طاقة هائلة– بصورة إيجابية في مجتمعاتهم، وفي اتخاذ القرارات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتطوير قدراتهم؛ على الرغم من أوضاعهم الصعبة. وحسبما تَبيَّن من الجَرْد وفحص التقارير، فإنه على الرغم من وصول جميع القطاعات إلى المراهقين والشباب، فإنه من الصعب تحديد نطاق وتغطية المراهقين والشباب في مختلف القطاعات؛ حيث إن ٧٪ فقط من التداخلات المحددة تُشرِك المراهقين والشباب في جميع مراحل وضع البرامج وتنفيذها.

بالنسبة للخطة 3RP في عامي ٢٠١٧–٢٠١٨، ستَستخدِم القطاعات الإستراتيجيات التالية لتعزيز الاستجابة للشباب:

١. تحليل احتياجات المراهقين والشباب، مع أخذ العُمْر والجنس والفروق الفردية بعين الاعتبار؛ لضمان استجابة برامج القطاع لاحتياجاتهم وقدراتهم الخاصة.

٢. زيادة البرامج الرامية إلى مشاركة المراهقين والشباب، وأيضًا استشراف الشباب في تقديم الخدمات المجتمعية، ومبادرات الحماية والتماسك الاجتماعي، وتعزيز آليات إقامة شبكات التواصل، والوسائل التوجيهية، والفرص البحثية؛ ومبادرات ريادة الأعمال والعمل الحُرِّ.

٣. تعزيز مشاركة المراهقين والشباب في تصميم برامج الخطة 3RP وتنفيذها، ومراجعتها وتعديلها.

٤. جمع أدلة على نحو منهجي عن البرامج التي تفيد المراهقين والشباب في الخطة 3RP، وأيضًا استخدام المؤشرات المناسبة الدَّالَّة على العُمْر والقطاع.

استمرار التواصل والشراكات

تؤدي الخطة 3RP دورًا حاسمًا في الدعوة للاستجابة للأزمات والتواصل مع الشركات. وتُعَدُّ عنصرًا رئيسيًّا للقيمة المضافة على المستوى الإقليمي.

وهناك أكثر من ٢٤٠ شريكًا مُدرَجًا في الخطة 3RP عبر الخطط القُطْرِيَّة الخمس منهم الوكالات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وأحد الأهداف الرئيسية للخطة 3RP في عامي ٢٠١٧–٢٠١٨ هو اعتماد منصة الشراكة القائمة لتوسيع المشاركة والتنسيق مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المختلفة.

وعلى المستوى القُطْرِيِّ لا يعني هذا فقط إشراك الحكومات أو الوزارات الوطنية بل أيضًا إشراك الآلاف من البلديات مع شركاء الخطة 3RP على سبيل المثال وكذلك التواصل والشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والمؤسسات والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في التنمية والجهات المانحة الجديدة والناشئة.

وقد وُصِفَت بعض أمثلة الشراكات بإيجاز في هذا الاستعراض الإستراتيجي الإقليمي. ويمكن العثور على مزيد من الأمثلة في الفصول التي تتناول البلاد المُشارِكة في الخطة 3RP والوكالات المعنية بالاستجابة للأزمات.

وتقديرًا لأهمية المساءلة دخل برنامج الأغذية العالمي في شراكة مع شركة مايكروسوفت للاستفادة منها في توسيع نظام اتصالاته وتحسينه. وسيوفر هذا النظام –بعد تحسينه– منصة لبرنامج الأغذية العالمي والمستفيدين للتواصل في الوقت الحالي. وسيتلقَّى المستفيدون الذين يمتلك معظمهم هواتف جوالة معلومات فورية حسب الطلب عن الجوانب الرئيسية لمساعدات برنامج الأغذية العالمي مما يسمح لهم بإعداد تقارير عن تجاربهم وخبراتهم في أقرب وقت. وسيتمكَّن البرنامج من تحديد مصادر ردود الفعل التي تلقَّاها من المستفيدين عبر نظم تقييم ورصد ودقة تحديد مواطن الضعف لتحسين دقة وسرعة اتخاذ القرارات البرنامجية وتقديم المساعدات.

وفي أواخر سبتمبر ٢٠١٦ وصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مَعْلَم جديد في التسجيل البايومتري حيث سُجِّل اللاجئ رقم مليونين بمنطقة الشرق الأوسط باستخدام نظام التسجيل البايومتري "آيرس جارد" عبر مسح قزحية العين. وبوجود أكثر من ٣٠٠ مركز تسجيل مُوزَّع في العمليات الخمس تعتمد عملية المصادقة على سجلات التسجيل البايومتري حيث إنه دون تقاسم أيِّ بيانات بايومترية ستتمكَّن أطراف ثالثة –مثل: البنوك ومحلات السوبر ماركت والمراكز الصحية– من المصادقة على اللاجئين قبل تقديم المساعدة لهم. وعلى هذا يرجع لهذه الخدمة الفضلُ في قدرة اللاجئين على الوصول إلى منافذ المساعدة مما يضمن لهم مزيدًا من الكرامة والأمان.

وتُعَدُّ مبادرة دولة قطر لتعليم وتدريب اللاجئين السوريين QUEST من المبادرات الناشئة في مجال التعليم وهي مبادرة شاملة أطلقتها قطر لمساعدة الأطفال والشباب المتضررين بسبب الأزمة السورية وللكشف عن إمكانياتهم بالكامل من خلال توفير ما يلزم لهم من التعليم والمهارات بصورة فعالة والانتقال إلى التعليم الرسمي/ غير الرسمي والعمل المُربِح في المستقبل كي يكونوا أعضاء إيجابيين في مجتمعهم.

وتستمرُّ مبادرة QUEST لمدة خمس سنوات برعاية صندوق قطر للتنمية ويتشارك فيها عدد من المنظمات القَطَرِيَّة الخيرية والتنموية والإنسانية مثل: مؤسسة التعليم فوق الجميع ومؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (راف) وجمعية قطر الخيرية ومؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا) ومؤسسة (صلتك). وتتماشى مبادرة QUEST مع خطة الاستجابة الإنسانية والخطة 3RP وتستجيب لإستراتيجية قطاع التعليم المُبَيَّنَة ضمن الإطار الإستراتيجي لمبادرة "لا لضياع جيل".

الابتكار للتصدي للأزمة

يدفع الابتكار إلى تطوير ونشر تداخلات وبرامج جديدة ذات فعالية، من حيث التكلفة، في مختلف القطاعات والمنظمات؛ وهو في قلب موقف الخطة 3RP باعتبارها منصة إقليمية للشراكات. وتؤدي الابتكارات الناجحة في المنتجات والعمليات أو المواقف إلى تحسين الكفاءة والجودة، أو النتائج والآثار الاجتماعية. وإذا أخذنا العوامل السياقية –مثل: الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية– في الاعتبار، فسنلحظ ظهور عدد من مبادئ الممارسات الجيدة في المنطقة. وقد جُمِعَت هذه الممارسات في "الخلاصة الوافية عن الممارسات الجيدة والمبتكرة في الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا".

وقد عملت الجهات الدولية والوطنية معًا في جميع أنحاء المنطقة؛ لإيجاد طرق جديدة للتعاون، وتطوير الممارسات الجيدة، وتشجيع التفكير الإبداعي. وللاستفادة من المعرفة والخبرة في هذه العملية، سيَصدُر مجلد ثانٍ من "الخلاصة الوافية عن الممارسات الجيدة والمبتكرة في الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا" في نهاية عام ٢٠١٦. وستشير قاعدة المعرفة هذه إلى حدث التعلم الخاص بالابتكار لمواجهة الأزمة في ديسمبر ٢٠١٦، بمشاركة شركاء الابتكار، ومنهم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية/ الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، والشركات، ورجال الأعمال، والحكومات المضيفة. ويهدف هذا الحدث إلى تبادل المعرفة، والتواصل، وتعزيز ممارسات ذات قيادة وطنية بفعالية وكفاءة في الاستجابة للأزمة.

مساعدة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا

تُقدِّم الأونروا الخدمات المُنقِذة للحياة، والضرورية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٠. وقد مكَّنها حضورها في سوريا ولبنان والأردن من الاستجابة بفعالية لهذه الأزمة من خلال التوسع السريع في العمليات الإنسانية والتكيف، بالإضافة إلى الشركاء في الخطة 3RP، وبرامج التنمية لتلبية الاحتياجات المتغيرة. على سبيل المثال، استُخدِمت موادُّ التَّعلُّم عن بُعْد التي طوَّرتها الأونروا على نطاق واسع في جميع أنحاء سوريا لدعم التعليم المستمرِّ للأطفال، سواء كانوا لاجئين فلسطينيين أم من غير الفلسطينيين.

تأثر اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا بشدة من جَرَّاء الصراع الدائر هناك. وقد نزح أكثر من ٥٠٪ من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في سوريا، والبالغ عددهم ٥٦٠,٠٠٠ لاجئ. وفرَّ نحو ١١٠,٠٠٠ لاجئ من البلاد، منهم حوالي ٣٢,٠٠٠ فرُّوا إلى لبنان، و١٦,٠٠٠ إلى الأردن، وحوالي ٣,٠٠٠ إلى مصر، وأقلُّ من ١,٠٠٠ إلى غزة. ويعيش العديد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، الذين تمكَّنوا من الوصول إلى الأردن ولبنان، في بيئة صعبة، ويتعرَّضون لمخاطر كبيرة من حيث الحماية، منها الإعادة القسرية في بعض الحالات. وبينما هم قادرون على الاستفادة من الخدمات العادية، التي تقدمها الأونروا، ومنها الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية؛ تقوَّضت قدرة الأونروا على توسيع نطاق هذا الدعم بسبب نقص التمويل.

وتظلُّ مستويات الحاجة الإنسانية بين اللاجئين الفلسطينيين، الذين أُجْبِرُوا على الفرار من سوريا، مرتفعة للغاية. ففي لبنان، ما يُقدَّر بـ ٩٥٪ منهم غير مُؤمَّنين غذائيًّا،[٣] بينما ٨٥٪ في الأردن يستغيثون لنيل المساعدة.[٤] ولا يزال إنقاذ الأرواح، وحماية وصَوْن كرامة وقدرة المجتمعات الفلسطينية على مواجهة الأزمات هو هدف الأونروا. وَلَدَى الأونروا وثيقة نداء مُخصَّصة لعام ٢٠١٧، تصف المحنة التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الأزمة الإقليمية السورية؛ وهي متوفرة على هذا الرابط www.unrwa.org/syria-crisis

لبنان/ الأونروا/ محمود خير

[٣] الأونروا والجامعة الأمريكية في بيروت دراسة حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان عام ٢٠١٥ ص ٢٠٦.
[٤] من التقييم المستمرِّ لمستوى فقر أسر اللاجئين الذين وصلوا إلى البلاد حديثًا ويدفعون إيجار الإسكان المملوك للقطاع الخاص ويباشره الاختصاصيون الاجتماعيون التابعون لبرنامج الأونروا للإيواء الطارئ (ESWs) في أكتوبر ٢٠١٦.

آليات مساءلة مُحسّنة

تجمع الخطة 3RP بين أكثر من ٢٤٠ شريكًا لتقديم المساعدة للنازحين وراء حدود سوريا. ومن الأمور الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار: ضمان التكامل وتجنب التكرار وتعزيز المساءلة والتنسيق بين أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ومن أهم أمور التنسيق والاستجابة بفعاليةٍ واتّساقٍ: الشراكة لتقديم أفضل مساعدة وكذلك بناء شراكات إستراتيجية لتقييم الاحتياجات المشتركة وقياس الأثر. ونظرًا لحجم المناشدة والمصلحة العامة العالية في الاستجابة والطبيعة طويلة الأمد للأزمة تخضع جميع الجهات الفاعلة في تقديم الخدمات إلى الفحص والمساءلة على نحو متزايد من الفئات التي تستقبل تلك الخدمات –مثل اللاجئين والمجتمعات المضيفة– ومن الجهات المانحة ودافعي الضرائب. ولدعم استجابةٍ أكثر فعاليةً ومصداقيةً وشفافيةً ستواصل الخطة 3RP تعزيز التنسيق وجهود الرَّصْد والتقييم بالإضافة إلى تدفق التواصل الديناميكي المتبادل مع الفئات المتضررة.

التنسيق: شراكة فعالة ذات هيكل حكم/إدارة خفيفة

الخطة 3RP عبارة عن خطط وطنية متجانسة على الصعيدين الإقليمي والإستراتيجي. وتواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توجيه الاستجابة في مجال اللاجئين ويُوجِّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وتؤكد الوكالتان على اندماج المُكوِّنين وتعزيز كل منهما للآخر. وتعمل بُنْيَة إدارية لطيفة تتألف من اللجنة التوجيهية الإقليمية للخطة 3RP واللجنة الفنية الإقليمية للخطة 3RP على توجيه ودعم الخطة 3RP على المستوى الإقليمي. تعمل اللجنة التوجيهية الإقليمية التي يرأسها بشكل مشترك المُنسِّقون الإقليميون المعنيون للمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تتألف من أعضاء يمثلون الوكالات الشريكة في الخطة 3RP على مستوى المديرين الإقليميين على توفير التوجيه الإستراتيجي للخطة 3RP وتُقدَّم الاستشارات إلى مديري الوكالات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالاستجابة الإقليمية. وبالانخراط والمشاركة والدعم من وكالات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى والمنظمات غير الحكومية يتولّى الرئيسان المشتركان للجنة التوجيهية الإقليمية تنفيذ نشاطات التوعية والدعوة بطريقة تؤكد وتُبرز أن الخطة 3RP تُعَدُّ علاقة شراكة بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي.

وتتألف اللجنة الفنية الإقليمية من أعضاء يمثلون الوكالات والمنظمات الشريكة في الخطة 3RP على مستوى مسؤولي العمليات الإقليميين. وتُقدِّم اللجنة الفنية الإقليمية المشورةَ للجنة التوجيهية الإقليمية وتُوجِّه عملية التخطيط الفني والتنفيذ والرَّصْد والإبلاغ بشأن الاستجابة الإقليمية.

ويُعَدُّ المنتدى الإقليمي للمنظمات الدولية غير الحكومية في سوريا مُمثِّلاً للمنظمات غير الحكومية ولأعضائه المُنتخَبِين وعضوًا رسميًّا في اللجنة الفنية الإقليمية واللجنة التوجيهية الإقليمية.

وطبقًا لما صدَّقت عليه اللجنة التوجيهية الإقليمية بشأن الخطة 3RP تستمرُّ الجهود لإيجاد وتطوير التكامل بين الخطة 3RP وخطة الاستجابة الإنسانية في سوريا بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) لضمان تكامل أُطُر التخطيط.

الرَّصْد والتقييم: الأدلة الملموسة للآثار والدروس المستفادة

يُعزِّز جمع الأدلة الرامي إلى قياس تأثيرات جميع شركاء الخطة 3RP تنسيقَ القطاعات والتنسيقَ بين القطاعات ويَبْنِي أيضًا قاعدةً من الأدلة التي تسهم في تقديم تقارير عن البرامج بصورة أفضل ويُعزِّز تنسيق المعلومات ورسائل الدعوة. ويُسهِم الرَّصْد والتقييم في حفاظ الجهات الفاعلة على اتصالها وشفافيتها تجاه الخطة 3RP.

وتساعد أداة Activityinfo الإلكترونية قدر الإمكان عبر اتصالها بنظام المعلومات المُساعِدة للاجئين (RAIS) على تنسيق عمليات التخطيط وجمع البيانات وإدارة الاستجابة وتتبُّع وتحليل المؤشرات وتقديمها في جميع البلدان. وعلى الصعيد الإقليمي يسمح تضافر الجهود المُخصَّصة لصقل المؤشرات بقياسٍ أفضل للتأثير المباشر والأوسع للتداخلات. ففي حالة الأردن أنشأت الحكومة الأردنية نظام معلومات الاستجابة الأردنية (JORIS) وهو موقع إلكتروني يتضمَّن البحث أولاً بأول عن حالة التمويل ونظام تعقب رباعي يتضمَّن سبب إقامة الأنشطة والمشاريع وماهيتها ومكانها وزمانها والبحث عن مشاريع خطة الاستجابة الأردنية.

ويواصل نظام التَّتبُّع المالي عمله إلى جانب تقديم التقارير السنوية ونصف السنوية حول التقدم المُحرَز على مستوى المؤشرات الوطنية والإقليمية بصورة منتظمة.

المساءلة: التواصل المُتبادَل مع المستفيدين وما وراء ذلك

مراعاةً للمعايير الإنسانية الرئيسية[٥] تؤكد الخطة 3RP على وضع المجتمعات المستفيدة والمتضررين وسط الإجراءات المُتَّخَذة. وإذا اندمج الاتصال المتبادل مع آليات ردود الفعل المناسبة لتلبية احتياجات النساء والفتيات والرجال والأولاد والأشخاص المهمشين مثل: كبار السِّنِّ أو ذوي الاحتياجات الخاصة فقد يساعد التشاور والحوار المستمرين على تحسين جودة وفعالية المساعدة المقدمة. ويسعى أصحاب المصلحة في الخطة 3RP قدر الإمكان إلى اتِّباع منهجية تشاركية تجاه البرامج. وفي جميع مراحل دورة المشروع يجب على جميع الشركاء تقديم منهجيات التداخلات للمستفيدين والاستعداد والوقوف للمساءلة لضبط البرامج وفقًا لردود أفعال المستفيدين.

والمساءلة لدى الجهات المانحة ودافعي الضرائب أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبينما يتزايد عدد المتضررين من الأزمة خارج المنطقة سيواصل الشركاء توفير معلومات موثوقة لجمع واسع من الأطراف المعنية. وسيقدم الشركاء التقارير للجهات المانحة على النحو المطلوب وستزيد التقارير الاستباقية عن طريق إجراء جلسات إعلامية مشتركة للجهات المانحة والمُشارَكة مع الجهات المانحة في دورة إدارة المشاريع. ويحتاج جميع الشركاء المعنيين إلى سهولة الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة يمكن أن تكون مشتركة على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية.

[٥] http://www.spherehandbook.org/~sh_resources/resources/Sphere_Core_Standards_and_CHS.pdf

تقييم احتياجات اللاجئين يوفر قاعدة من الأدلة للتخطيط للاستجابة

تتولَّى خمسة بلدان تستجيب لأزمة اللاجئين السوريين جمعَ نطاق هائل من المعلومات، وتحليله واستخدامه؛ لتقديم تقارير حول التخطيط للاستجابة. وتحديدًا، يساعد تقييم الضعف والوضع الاقتصادي على ضمان توجيه الموارد الشحيحة إلى مَن هم في أشدِّ الحاجة إليها.

وفي إطار دراسة جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في مصر، جرى تقييم ١٩,٦٨٨ أسرةً معيشية، تشمل أكثر من ٨٧,٣١١ فرد. واعتمدت هذه الدراسة على تقييم سابق للظروف الاجتماعية والاقتصادية في عامي ٢٠١٤–٢٠١٥، ويُظهِر التحليل اتجاهات الضعف بمرور الوقت. ويمكن استخدام هذا التحليل لاستهداف المستفيدين من المساعدات، التي نذكر منها على سبيل المثال: النقد متعدد الأغراض، وقسائم الغذاء، والمنح التعليمية، والمساعدات الشتوية.

وفي العراق، شملت الدراسة المسحية أكثر من ٣,٦٠٠ أسرة كجزء من دراسة التنميط العمراني. وتركز هذه الدراسة التي أُجْرِيَت بدعم من وزارة التخطيط، وتشمل اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة، على الفئات التي تعيش في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية؛ وسوف تسمح بأفضل التدخلات الإنسانية الموجهة في المناطق التي يكثر فيها النازحون. وحددت هذه الدراسة الشاملة احتياجات العديد من القطاعات للإبلاغ عن عملية التخطيط. وقد اعتمدت هذه الدراسة على إجراء تقييمات سابقة لاحتياجات العديد من القطاعات السابقة في السنوات الماضية.

وفي الأردن، يستخدم كل قطاع إطار تقييم الضعف الشامل؛ لإعداد أساس لتوجيه المساعدة للاجئين الأكثر ضعفًا، والمجتمعات المضيفة. وتدعم عمليةُ إطار تقييم الضعف شركاءَ المساعدة الإنسانية؛ لتأسيس ملامح الضعف في أُسَر اللاجئين السوريين؛ حيث يمكنها رَصْد التغيرات في الضعف بمرور الوقت. وهي تستهدف المساعدة بطريقة أكثر كفاءة وإنصافًا، وتُعزِّز التنسيق وصُنْع القرار المتعلقين بإيصال المساعدة. وتتكون عملية إطار تقييم الضعف من دراسة مسحية أساسية سنوية، وأكثر من ٥٠٠٠ زيارة شهرية لأسر اللاجئين السوريين.

وفي لبنان، تمَّ زيارة أكثر من ٤٩٥٠ أسرة؛ لإجراء تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين، وهو أداة لتحليل وتقييم جوانب الضعف لدى قطاعات عديدة؛ لتوفير معلومات عن جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد تقييمات مختلف القطاعات الموضوعية بوضوح احتياجات اللاجئين، والمجتمعات المضيفة، واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.

وفي تركيا، من المتوقع –تحت قيادة الحكومة التركية– أن يستهدف التحقق من البيانات الشخصية للأجانب في نطاق الحماية المؤقتة بصورة أفضل اللاجئين الأكثر ضعفًا في مختلف أنحاء البلاد.

وتتحدد نتائج هذه الدراسات وغيرها من التقييمات في مجالات الخطط القُطْرِيَّة ذات الصلة، واستخدامها لوضع خطط تستهدف المستفيدين بناءً على احتياجاتهم، وجوانب الضعف لديهم.

الشراكات ومبادرات المجتمع المحلي لتحسين المساءلة للمستفيدين

هناك مجموعة واسعة من الأنشطة؛ حيث يجري تعزيز المساءلة على المستويين المحلي والمجتمعي لدى البلاد المعنية بالخطة 3RP، وبعض هذه الأنشطة مذكور باختصار أدناه. ويمكن البحث عن مزيد من المعلومات في الخطط الوطنية، ولدى شركاء الخطة 3RP.

في تركيا، تُعزِّز أنشطة التثقيف والتوعية وعيَ اللاجئين بكيفية الوصول إلى الخدمات، وتسمح ردود الفعل المجتمعية المباشرة باستمرار جهود الشركاء في وضع الاستجابات في موضعها؛ للتغلب على العقبات التي تحُول دون الوصول إلى الخدمات.

وفي لبنان، تقيم شبكة المتطوعين التوعويين دورات إعلامية، وتسترعي انتباه اللاجئين نحو الوثائق المدنية، والاحتياجات الخاصة؛ مثل: تسجيل شهادات الميلاد، ووثائق الإقامة والزواج، فضلاً عن أوضاع الأطفال المعرضين للخطر، والأفراد الذين يَمُرُّون بظروف صحية خطيرة. كذلك، تشارك شبكة المتطوعين التوعويين في أكثر من ١٦٠ مجموعة لدعم الأعمال المنزلية. وقد استفاد أكثر من ٢٤،٠٠٠ فرد من عمل هذه الشبكة في عام ٢٠١٦.

وفي لبنان أيضًا، من أجل تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المضيفة الأكثر ضعفًا، التي تضررت من الأزمة السورية؛ طُبِّقت منهجية تشاركية تتناول فكرة الصراع (خرائط المخاطر والموارد)، وذلك لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المضيفة. وأنشأت خرائط المخاطر والموارد حوارًا بين أصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين، وكذلك ممثلي البلدية، والقطاع، والتعاونيات، ومجموعات النساء والشباب؛ لتحديد المشاكل التي تواجهها مجتمعاتهم، واقتراح حلول لها. وإلى الآن، حددت خرائط المخاطر والموارد نحو ٢٥١ مجتمعًا، ونُفِّذ ٣٧٤ مشروعًا، واستفاد من هذه المشاريع أكثر من مليون لبناني وسوري. وفي الأردن، توفرت خطوطُ مُساعَدة، وخطوط ساخنة لمساعدة اللاجئين من خلال الاستعلامات، وسُمِحَ لهم بتقديم ردود فعل بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بحمايتهم ومساعدتهم. ويُعَدُّ هذا الأمر آلية ردود فعل ثنائية الغرض للمستفيدين، تُعزِّز عملية تشاركية عبر تمكين المستفيدين من المساهمة في طرق توفير المعلومات والوصول إليها.

وفي قطاع المياه والصرف الصحي بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في العراق، يتمُّ تمكين اللجان المحلية للتأثير في اتخاذ القرارات، وإدارة الموارد، ومراكز الاتصال التي توفر فرصًا للمجتمعات لتقديم ردود فعل بشأن الخدمات؛ وأيضًا تُعزِّز قدرة مقدمي الخدمات على الاستجابة للقضايا الناشئة.

وفي مصر، يعمل شركاء القطاع الصحي، الذين يقدمون المساعدة الطبية المُباشِرة للاجئين السوريين، على تحسين توثيق الشكاوى في أماكن عملهم، والعيادات الصحية للاجئين؛ بهدف الوصول إلى خدمات آمنة وسريعة الاستجابة.

3RP
الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨
استجابة للأزمة السورية

ملخص الاستجابة ٢٠١٧-٢٠١٨

العراق/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جنكيز يار

المستفيدون من الخطة 3RP

البلد	اللاجئون السوريون المسجلون (٢٠١٦/١١/٣٠)[١]	إجمالي العدد التقديري للسوريين[٢]	العدد المتوقع للاجئين السوريين المسجلين بحلول ديسمبر ٢٠١٧[٣]	أعضاء المجتمعات المتضررة (المستفيدون المباشرون) في ٢٠١٧[٤]	العدد المتوقع للاجئين السوريين المسجلين بحلول ديسمبر ٢٠١٨	أعضاء المجتمعات المتضررة (المستفيدون المباشرون)
مصر	١١٥,٢٠٤	٤٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١,٢٠٠,٦٠٠	١١٠,٠٠٠	١,٥٠٢,٠٠٠
العراق	٢٢٧,٩٧١	٢٣٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
الأردن	٦٥٥,٨٣٣	١,٢٦٦,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠	٦٣٧,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠
لبنان [٥]	١,٠١٧,٤٣٣	١,٥٠٠,٠٠٠	٩٦٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٩١٣,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
تركيا	٢,٧٦٤,٥٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	١,٦٣٦,٠٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
الإجمالي	٤,٨١٠,٢١٦	٦,١٥١,٠٠٠	٤,٧٠٣,٠٠٠	٤,٤٣٤,٦٠٠	٤,٦٥٠,٠٠٠	٤,٨٨٥,٠٠٠

[١] إجمالي اللاجئين السوريين المسجلين إقليميًّا بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ يعادل ٤,٨١٠,٢١٦ لاجئًا منهم ٢٩,٢٧٥ لاجئًا سوريًّا يُقِيم في بلدان تقع في شمال إفريقيا.
[٢] يمثل إجمالي عدد السوريين المُقدَّر بحوالي ٦,١٥١,٠٠٠ لاجئ التقديرات التي توصلت إليها الحكومة ويشمل ذلك اللاجئين السوريين المسجلين وغير المسجلين وكذلك المقيمين في البلدان المضيفة بموجب الأُطُر القانونية البديلة. ويستند إجمالي تقديرات عدد السوريين في الأردن إلى تعدادٍ أُجْرَتْه الحكومة الأردنية في ديسمبر ٢٠١٥.
[٣] عدد اللاجئين السوريين المسجلين ٤,٧٠٣,٠٠٠ وهو الرقم المتوقع للاجئين المسجلين إقليميًّا ضمن الخطة 3RP ويمثل اللاجئين المسجلين المتوقعين في البلدان المعنية بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويستند إجمالي العدد المتوقع للاجئين السوريين المسجلين في الأردن إلى تحليل الأردن التابع للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشأن اتجاهات العودة إلى سوريا وحالات الهجرة لبلدان ثالثة لإعادة التوطين والمواليد والوفيات ومعدل الوافدين الجدد.
[٤] أعضاء المجتمعات المتضررة (المستفيدون المباشرون) يمثلون أعضاء المجتمعات المضيفة المتضررة الذين سيُستَهدَفُون مُباشَرةً للحصول على المساعدة بموجب الخطة 3RP.
[٥] لا يشمل هذا الرقم عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وهم حوالي ٢٥٧,٤٦٠ لاجئًا وعدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا وهم حوالي ٣١,٥٠٢ ممَّن تستهدفهم خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية.

لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سيباستيان ريتش

إجمالي متطلبات التمويل

إجمالي متطلبات التمويل حسب البلد

البلد	المناشدة المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧ [١]			التمويل المتعدد السنوات المستلم	إجمالي الاحتياجات لعام ٢٠١٧ [٢]	إجمالي الاحتياجات لعام ٢٠١٨ [٢]
	اللاجئون	القدرة على مواجهة الأزمات	الإجمالي			
مصر [٣]	٩٢,٢٣٢,٥٩٤	٣٧,٤٣١,٨٣٤	١٢٩,٦٦٤,٤٢٨		٣٤٤,٠٣٧,٤٢٨	٣٥١,٩٤٢,١٧٧
العراق	١٦٢,٣٣٨,٤٣٨	٦٥,٨٠٦,٣٩٤	٢٢٨,١٤٤,٨٣٢		٢٢٨,١٤٤,٨٣٢	٢٠٤,٨٧٩,٠١٨
الأردن [٤]	٧٣٤,٠٣١,٤٠٠	٤٥٥,٨٤٠,١٤٧	١,١٨٩,٨٧١,٥٤٧	٧,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٦١,٩٣٨,٩٥٠	٢,٦٧٣,٠١٨,٤٨٦
لبنان [٥]	١,١٣١,٠٥٤,٨٦٨	٩٠٣,٧٤٢,٠٤١	٢,٠٣٤,٧٩٦,٩٠٩	١٣٥,٦٨١,٣٤٥	٢,٨٠٠,٦٤٠,٦٠٤	٢,٨٣٢,٧١١,٧٠٠
تركيا [٦]	٤٥٦,١٤٤,٦٦٣	٤٣٤,٠٢٧,٣٧١	٨٩٠,١٧٢,٠٣٤	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٩٠,١٧٢,٠٣٤	١,٨٤٥,٤٩٩,٦٥٠
الإقليم	١٥٥,٦٠٥,٧٢٣	٥,٠٠٠,٢٦٠	١٦٠,٦٠٥,٩٨٣		١٥٧,٦٧٩,٦٢٦	٧٧,٩٣٨,٣٠٨
الإجمالي	٢,٧٣١,٤٠٧,٦٨٥	١,٩٠١,٨٤٨,٠٤٧	٤,٦٣٣,٢٥٥,٧٣٣			
	٤,٦٣٣,٢٥٥,٧٣٣					

[١] تعكس المناشدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٧ المبلغ الذي ناشدت به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ضمن الفصول التي تناولت البلدان التي تُعنى بها الخطة 3RP وضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية في لبنان ودعمًا لها وضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في الأردن.

[٢] يعكس إجمالي الاحتياجات لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ المتطلبات الكاملة لخطة الاستجابة الأردنية وخطة لبنان للاستجابة للأزمة وجميع الفصول البلدان التي تُعنى بها الخطة 3RP ومن ضمن ذلك مناشدات الحكومة ومبالغ التمويل لعدة سنوات المُستلَمة بالفعل، حيثما ينطبق ذلك. تمت مناقشة الخطة الأردنية للاستجابة من خلال اجتماع منصة الخطة الأردنية للاستجابة في ١٢كانون الثاني ٢٠١٧. يمكن الإطلاع على الخطة النهائية من خلال: http://www.jrpsc.org .

[٣] يتضمن إجمالي الاحتياجات في مصر أيضًا متطلبات الحكومة المصرية في ظلّ قطاعات التعليم والصحة.

[٤] الأرقام الموضحة لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للعام ٢٠١٧ وأرقام عام ٢٠١٨ مبينة على خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢٠١٧–٢٠١٩التي طرحت من خلال اجتماع منصة خطة الإستجابة الأردنية في ١٢كانون الثاني ٢٠١٧. وتشير المناشدة الأردنية المشتركة بين الوكالات إلى مناشدة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي تتمتع فيها بميزة نسبية في توفير التمويل لدعم خطة الاستجابة الأردنية التابعة لحكومة الأردن. أما ميزانيات المناشدة المشتركة بين الوكالات المذكورة أعلاه فما هي إلا ميزانيات تقديرية لغاية ١٥ كانون الثاني ٢٠١٧وتتطلب هذه المناشدة عدم ممانعة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. ولا تتضمن المناشدة المشتركة بين الوكالات الموضحة مبلغ التمويل متعدد السنوات الذي يُقدَّر بحوالي ٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي والوارد بالفعل لعام ٢٠١٧.

[٥] يعكس إجمالي احتياجات لبنان جميع احتياجات خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية لعام ٢٠١٧. وتعكس المناشدة اللبنانية المشتركة بين الوكالات متطلبات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية باستثناء ما يُقدَّر بـ ١٣٥,٦٨١,٣٤٥ دولارًا أمريكيًّا من التمويل المتعدد السنوات الوارد بالفعل لعام ٢٠١٧.

[٦] تعكس المناشدة التركية المشتركة بين الوكالات متطلبات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باستثناء ما يُقدَّر بـ ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي من التمويل المتعدد السنوات الوارد بالفعل لعام ٢٠١٧.

إجمالي متطلبات التمويل المشتركة بين الوكالات حسب مكوني اللاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

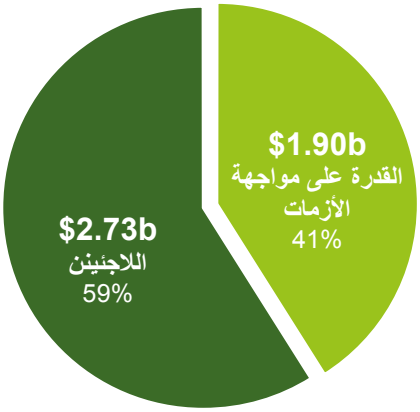

الحماية

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

المؤشر	الهدف لعام ٢٠١٧
# من اللاجئين السوريين تقدَّموا لإعادة التوطين أو القبول الإنساني	٦١,١٠٠
# من الفتيات والفتيان يتلقَّوْنَ خدمات مخصصة لحماية الأطفال	٦٢,٨٠٠
#من النساء والرجال مشاركون في برامج الأبوة والأمومة	٣٦٥,١٠٠
# من الفتيات والفتيان مشاركون في برامج مُنظَّمة ومُستمرَّة خاصة بحماية الأطفال أو الدعم النفسي والاجتماعي	٦٣٠,٥٠٠
# من الأفراد يتلقَّوْنَ خدمات العنف الجنسي والجنساني	٤٢٦,٠٠٠
# من النساء والفتيات والفتيان والرجال لديهم معرفة بفرص التمكين وكيفية الوصول إليها والاستفادة منها	٥٧٥,١٠٠
# من الأفراد مُدرَّبون على الحماية وكذلك حماية الأطفال والعنف الجنسي والجنساني	٢٣١,٠٠٠
# من الأفراد مشتركون في الاستجابة أو يستفيدون منها عبر الانخراط أو المشاركة أو مبادرات ذات قيادة وطنية	١,٤٥٠,٢٠٠
# من الأفراد تمّ التَّوصُّل إليهم من خلال التوعية أو الحملات/ الدورات الإعلامية	٣,٣٣٧,٨٠٠

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

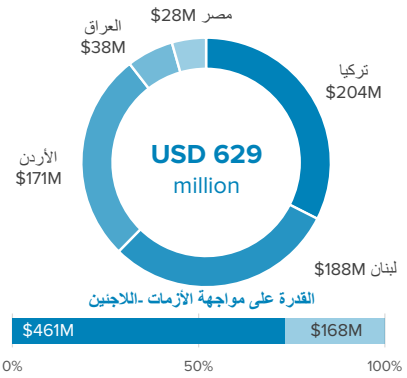

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

في عام ٢٠١٦ طوَّر شركاء الخطة 3RP منهجيات مبتكرة لقطاعات متعددة تهدف إلى تحقيق فعالية واستدامة كبيرتين في إطار الحماية الإقليمية. ويظلُّ تعزيز الوصول إلى بَرِّ الأمان هو العنصر الأساسي الذي تُركِّز عليه جهود الحماية والدعوة المنسقة. وتخضع الحدود للضبط والسيطرة باستمرار رغم تزايد عدد اللاجئين السوريين المسجلين من أولئك الذين كانوا موجودين بالفعل في المنطقة والقادمين في عام ٢٠١٦ للحصول على التسجيل.

وبوجود ٨٤٪ من اللاجئين السوريين المقيمين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية يواصل شركاء الخطة 3RP توسيع المنهجيات المجتمعية للحماية كأحد المُكوِّنات الإستراتيجية لتمكين المجتمعات المحلية وتقديم خدمات الحماية. وتدعو هذه المنهجية إلى المشاركة الفعالة مع المجتمعات المحلية في جميع مراحل عملية الاستجابة للحماية وينطلق مفهوم هذه المنهجية من إدراك أن المجتمعات المحلية نفسها تأتي بمهارات ومعرفة وأصول وقدرات هائلة لخدمة مجتمعات وتحديد الثغرات ومعالجة شواغل الحماية. ويفحص شركاء الخطة 3RP المنهجيات المجتمعية الموجودة ويعتمدونها بحيث تصبح الاستجابة للحماية أكثر استدامةً وكفاءةً وتناغمًا مع اهتمامات وقدرات وطموحات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وتعتمد إستراتيجية الاستجابة على جمع وتحليل وإدارة البيانات لتوفير أساس تجريبي لتصميم تدخلات الحماية وتقييم فعاليتها وإتاحة التحسين المستمرّ لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المتضررة على نحو أفضل. كذلك تضع الابتكارات في إدارة البيانات أساسًا أقوى لإيجاد حلول دائمة منها إعادة التوطين وغير ذلك من المسارات القانونية للقبول وإعادة لَمّ شمل الأُسَر في الدول الثالثة. وتُطلِق تركيا حاليًّا عملية

للتحقق من صدق وجود ٢,٧ مليون لاجئ سوري مُسجَّل في ظلِّ نظام الحماية المؤقتة التابع لها مع إيلاء اهتمام خاصٍّ لتحديد وتسجيل معلومات عن ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي الأردن يوفر تطبيق الإدارة المتكاملة للحماية والحلول منصةَ تحليلِ بياناتٍ تدمج أكثر من ٣٠ مجالاً مختصًّا باحتياجات الحماية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية لضعف اللاجئين. وقد عزَّز استخدامُ تطبيق الإدارة المتكاملة إعادةَ التوطين بالحَدِّ بصورة كبيرة من وقت المعالجة وتقليل مخاطر الاحتيال وتحسين تحديد وترتيب أولويات الأفراد المحتاجين إلى الحماية.

وفي ظلِّ وجود أطفال يمثلون ما يقرب من نصف اللاجئين السوريين المسجلين تظلُّ حماية الأطفال عنصرًا أساسيًّا من عناصر استجابة قطاع الحماية خاصةً مع نشأة زواج الأطفال وعمالة الأطفال كمجالات للتدخل في مختلف البلدان التي تُعنَى بها الخطة 3RP. وتستمرُّ الدعوة لقضايا حماية وحقوق الأطفال الأساسية مع مزيد من الاهتمام المُخصَّص لفحص احتياجات المراهقين والشباب اللاجئين بهدف دعمهم للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة من خلال الربط بين جهود برامج التعليم وبرامج سبل كسب العيش.

وتواصل الاستجابة للحماية إعطاءَ الأولوية لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له من خلال مجموعة من المبادرات المشتركة بين الوكالات والتي تركز على الوصول إلى جميع الناجين من العنف الجنسي والجنساني والأشخاص المعرضين لخطر العنف الجنسي والجنساني. وهناك تقدُّم ملحوظ في تعزيز الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من خلال مبادرات التدريب الإقليمية وإجراءات العمل الموحدة. ويعتمد شركاء الخطة 3RP على توصيات أول ورشة عمل إقليمية حول العمل مع الناجين من الذكور التي أكدت على تحسين تحديد الهوية وتهيئة الظروف الداعمة لإتاحة كشفها والإبلاغ عنها وتعزيز الأُطُر القانونية عند الضرورة ووضع خطط عمل وطنية.

ويستمرُّ التوسع الكبير للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع حالات انعدام الجنسية التي حدثت عام ٢٠١٦ مع استجابات متعددة القطاعات زادت بصورة كبيرة عددَ ونسبةَ الأطفال اللاجئين الذين ابتدؤوا حياتهم بشهادة ميلاد رسمية كدليل على هويتهم ونَسَبِهِم وجنسيتهم. وتُيسِّر مبادرات التسجيل القضائي والمدني المتنقل تسجيلَ شهادات ميلاد اللاجئين. وتتَّسِم إجراءات تسجيل المواليد بالبساطة لمساعدة جميع اللاجئين وأولئك الذين ليس لديهم أيُّ وثائق للتعريف بالهوية ولا سِجِلَّات ولا يمكنهم توثيق مواليدهم الجدد.

وقد دعمت مبادرات عديدة على المستوى الإقليمي هذه العمليات مما يتماشى مع الوضع الراهن في سوريا. وقد شَدَّدَ اجتماع الخبراء الإقليمي المَعْنِيُّ بالحفاظ على الهوية القانونية للأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنعقد في أكتوبر ٢٠١٦ بدعوةٍ من جامعة الدول العربية وبالتعاون مع شركاء الخطة 3RP على تأكيده على التزام الدول بضمان الحصول على تسجيل المواليد والهوية القانونية والجنسية مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال من اللاجئين السوريين.

العراق/ اليونيسيف/ ماكنزي

الأمن الغذائي

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
٢,٦٥٥,٥٠٠	#من الأفراد يحصلون على مساعدات غذائية (نقدية أو قسائم أو عينية)
٩٨,٣٠٠	# من الأفراد يحصلون على الدعم الغذائي والدعم الزراعي من برامج سبل كسب العيش
٥٦٦,٠٠٠	# من الأفراد يتلقَّوْنَ الدعم أملاً في تحسين ممارسات التغذية

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

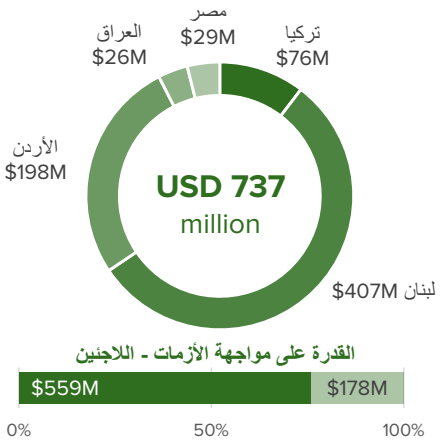

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

استعراض إقليمي للقطاع – التَّحوُّل نحو تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

لا تزال الاحتياجات الإنسانية الهائلة –للاجئين والمجتمعات المضيفة– مستمرة في الاعتماد على حبل النجاة المتمثل في المساعدات الغذائية الشهرية. مرَّت ستُّ سنوات من الأزمة ومن المُسلَّم به أن التركيز على المساعدات المُنقِذة للحياة وحدها لم يَعُدْ مستدامًا. واستنفد تزايد النزوح وانعدام فرص سُبل كسب العيش الرسمية وارتفاع التكاليف مصادرَ اعتماد اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة على ذاتهم واضطرت الأُسَر إلى استنزاف المدخرات والأصول لدفع ثمن الاحتياجات الأساسية. ويؤثر استمرار تعطل التجارة والأسواق سلبًا في قدرات الإنتاج الغذائي في المجتمعات المضيفة ويَحُدُّ من فرص تنمية سلاسل القيمة للسلع الزراعية والمُدخَلات. وتزيد الكثافة السكانية المتزايدة قاعدة الموارد الطبيعية الهشَّة بالفعل.

وتفيد أحدث البيانات أنه على الرغم من وصول قطاع الأمن الغذائي على نطاق واسع إلى ما يقرب من مليوني شخص شهريًّا بالمساعدات الغذائية فإن حالة الأمن الغذائي في تدهور وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي في الحالة الغذائية للسكان المعرضين للخطر لا سيما النساء والأطفال. وفي لبنان[٦] حوالي ٧٪ من أسر اللاجئين آمنون غذائيًّا مما يُعَدُّ انخفاضًا بنسبة ١١٪ عن عام ٢٠١٥. وفي تركيا[٧] ينعدم الأمن الغذائي لدى ثلث أسر اللاجئين السوريين تقريبًا. وفي مصر[٨] تكشف البيانات الأخيرة أن ٩٤٪ من اللاجئين السوريين غير قادرين على تلبية الحدِّ الأدنى من الإنفاق لأسرهم وأن ٦١٪ من الأسر مُعرَّضة للمخاطر الاقتصادية بشدة. وفي الأردن ٧٢٪ من اللاجئين السوريين إما يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو عرضة لعدم الأمن الغذائي.[٩]

ويلتزم قطاع الأمن الغذائي بالحفاظ على البرامج الهادفة لإيصال الغذاء مُباشَرةً إلى الفئات الأكثر

[٦] النتائج الأولية لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان عام ٢٠١٦.
[٧] بناءً على نتائج عملية بيانات خط الأساس لما قبل مساعدة اللاجئين السوريين ممَّن يعيشون خارج المخيمات في تركيا: تقرير الأمن الغذائي إبريل ٢٠١٦.
[٨] النتائج الأولية للتقييم المشترك بين الوكالات عن جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في مصر.
[٩] تمرين الرَّصْد الشامل للأمن الغذائي ضمن الجهود المتجددة لمكافحة الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال (مبادرة ريتش وبرنامج الأغذية العالمي) ٢٠١٦.

ضعفًا. ولا يَغفَل القطاع عن أن المساعدات الغذائية إحدى العوامل اللازمة والضرورية لزيادة برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات [١٠] التي تُعزِّز التنوع الغذائي وتدعم الإنتاج الغذائي المستدام وتُحسِّن سبل كسب العيش وفرص العمل. ولا يَغفَل القطاع عن حاجته إلى التركيز على سبل كسب العيش من أجل توفير فرص لإنشاء وضع مُربح للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة مع استثمار الفرص التي يقدمها القطاع الزراعي في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية لسلاسل القيمة الزراعية وتحسين معيشة المجتمعات الزراعية وتتيح في الوقت ذاته فرص عمل مؤقتة.

وسوف يواصل قطاع الأمن الغذائي دفاعه عن استجابة منسقة وقائمة على الأدلة وذلك باستخدام صقل وتقييمات منتظمة لضمان الاستجابة للاحتياجات المتغيرة. وبالعمل عبر الشراكات بين الوكالات والحكومات المضيفة والقطاع الخاص ستضع الإستراتيجية كرامة الفئات السكانية المتضررة واعتمادها على ذاتها ضمن أُولَى أولوياتها مع التركيز على التكامل بين اهتمامات وحماية الجنسين طوال الوقت. وسوف تتضمن البرامج تعزيز القدرات المحلية والوطنية ودمجهما مع برامج الحماية الاجتماعية للمزارعين وشبكة الأمان الوطنية ودعمها جميعًا. كذلك سيسعى قطاع الأمن الغذائي إلى تطوير قدرات المجتمعات المضيفة لاستخدام مواردها وأصولها بسبل أكثر استدامة بيئيًا.

وستتَّصل الإستراتيجية أيضًا بأولويات القطاعات الأخرى في ظلِّ الخطة 3RP حيث ستعمد –على سبيل المثال– إلى تعزيز التعليم للأطفال وفرص العمل للشباب تماشيًا مع مبادرة "لا لضياع جيل" المشتركة بين الوكالات. وسيُعزِّز التعاون بين الشركاء التنظيمَ المنهجيَّ للمعلومات لرصد الاحتياجات ذات الصلة بالأمن الغذائي وتصميم استجابات فعالة.

برنامج الأغذية العالمي

تعمل الشبكة الإقليمية لتحليلات الأمن الغذائي –وهي شراكة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام– في تعاون وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في التنمية والمجال الإنساني في قطاعَي الأمن الغذائي، وسبل كسب المعيشة في الأردن ولبنان والعراق وسوريا؛ حيث تؤدي البلدان المجاورة أنشطة عبر الحدود. ويهدف البرنامج إلى فهم آثار الأزمة السورية على الأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية، من خلال المسوحات والدراسات التي يقوم بها أعضاء الشبكة. ويُعزِّز البرنامج أيضًا التحليل المشترك لوضع الأزمة. وتشمل نتائج معلومات الشبكة الإقليمية لتحليلات الأمن الغذائي تحديثاتٍ للشؤون الزراعية، والأرصاد الجوية، وتقارير تقييم سبل كسب العيش والأمن الغذائي، التي تُنبِئ باحتياجات برامج المجال الإنساني، وكذلك دعم تدابير التعافي الأوسع نطاقًا في البرامج الزراعية لسبل كسب العيش. ويتمركز الكثير من العمل حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المضيفة، والنازحين، واللاجئين الضعفاء. وقد بدأت أيضًا الشبكة الإقليمية لتحليلات الأمن الغذائي بدايةً واعدةً في تحليل تأثير الأزمة في البيئة الحيوية والفيزيقية، وهو جانب من التحليل يُنسَى في معظم الأحيان.

[١٠] رؤية ٢٠٢٠: هي خطة خمسية إستراتيجية أطلقها برنامج الأغذية العالمي استجابةً للأزمة السورية. وهي مَبْنِيَّة على الشراكة وتهدف إلى نقل البرامج إلى ما بعد الدورات التقليدية في حالات الطوارئ. ويزيد تركيزها على بناء القدرة على التكيف من خلال الشراكات الإستراتيجية والاستمرار في تقديم المساعدات المُنقِذة للحياة.

التعليم

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
٣٦,٩٠٠	# من الأطفال (٣–٥ سنين فتيان/ فتيات) مسجلون في اختبار شهادة الجدارة في اللغة الإنجليزية والتعليم ما قبل الابتدائي
١,١٠٣,١٠٠	# من الأطفال (٥–١٧ سنة فتيان/ فتيات) مسجلون في التعليم العام الرسمي
٢٣٩,٧٠٠	#من الأطفال (٥–١٧ سنة فتيان/ فتيات) ملتحقون بالتعليم غير الرسمي غير المُعتمَد
١١,٣٠٠	# من الشباب (١٥–١٧ سنة فتيان/ فتيات) مسجلون في التعليم الفني والمهني
٥٢,٥٠٠	# من المعلمين والعاملين في مجال التعليم مُدَرَّبون (ذكور/ إناث)
١,٧٠٨,٢٠٠	#من الأطفال (٣–١٧ سنة فتيان/ فتيات) يتلقَّوْنَ اللوازم المدرسية
٥,٨٥٦	# من الفصول الدراسية شُيِّدت أو رُخِّصَت قانونيًّا أو أُعِيدَ تأهيلها
١٥,٣٠٠	# من المعلمين والعاملين في مجال التعليم حصل على حوافز (ذكور/ إناث)
٦٠٠	#من الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم (ذكور/ إناث) تم تدريبهم على وضع السياسات والتخطيط وجمع البيانات والتنسيق بين القطاعات والمعايير الدنيا التي وضعتها الشبكة المشتركة للتعليم في حالات الطوارئ

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

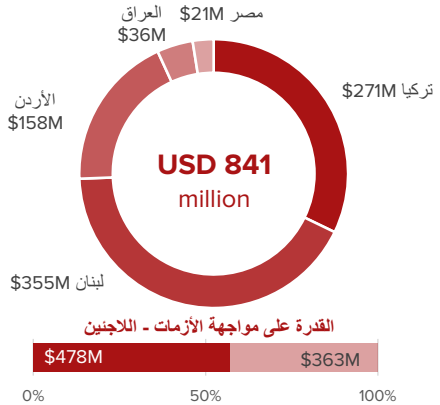

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

في أغسطس ٢٠١٦ كان هناك ١,٦ مليون طفل في سِنِّ الدراسة من الأطفال السوريين في البلدان الخمسة للخطة 3RP. ومع ذلك يصل ٥٢٪ فقط أو ٨١٧,٠٠٠ من الأطفال في سِنِّ الدراسة إلى فرص التعليم بينما ما يقرب من ٤٨٪ أو ٧٣٩,٠٠٠ من الأطفال في سِنِّ الدراسة خارج المدرسة.

وفي ظلِّ مزيد من القيادة الوطنية وفي إطار ورقةِ إستراتيجيةِ التعليمِ في الأزمة السورية ستضع تدخلات قطاع التعليم –ضمن أولوياتها– الأطفال خارج المدرسة وأولئك الذين يحصلون على خدمات تعليمية منخفضة الجودة ويشمل ذلك الأطفال من المجتمعات المضيفة.

ويكمن الهدف الشامل لقطاع التعليم في ضمان الحصول على تعليم آمن وعادل وذي جودة للأطفال والشباب وتعزيز قدرة الأنظمة التعليمية على تقديم استجابة تعليمية فعَّالة ومُنسَّقة وقائمة على الأدلة.

وتجري التحولات الإستراتيجية الأساسية التي تتعلق ببيئة السياسات التعليمية والوصول إلى التعليم وجودته في البلدان الخمسة المضيفة للتَّصدِّي بفعالية لتحديات التعليم الناجمة عن الأزمة السورية.

ومن حيث الوصول إلى التعليم سيتمُّ توسيع أماكن التعلم وتكبيرها وإضفاء الطابع الرسمي على التحولات والاستثمارات الثانية في التكنولوجيات الجديدة. وستشمل إستراتيجيات الوصول أيضًا

مزيدًا من التركيز على التعلم في مرحلة ما بعد التعليم الأساسي واستهداف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة على نحو أكثر انتظامًا.

أما عن جودة التعليم فسيُروَّج للمهارات الحياتية والتربية الوطنية باعتبارهما جزءًا لا يتجزأ من توفير التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع الفئات العُمْرِيَّة والصفوف الدراسية. وستهدف جودة التعليم إلى تحسين التعلم وتعزيز فرص العمل وتعزيز التماسك الاجتماعي. وسيستمرُّ شركاء القطاع في الاستثمار في تطوير المعلمين مهنيًّا وفي استثمار بيئة مدرسية وقائية مع زيادة التركيز على الأطفال الأكثر ضعفا وحرمانًا ومنهم المُعوَّقون.

وعلى مستوى النظام سيستمرُّ تعزيز وضع السياسات والتخطيط وقدرة نظم التعليم على التنسيق بين القطاعات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وإذا أخذنا البرامج المُستنِدة والتخطيط والدعوة في الاعتبار فسيتوفر الدعم الفني لنظم المعلومات الإدارية التابعة لقطاع التعليم وسيكون هناك اهتمام خاص بنظم الرَّصْد في الوقت الحالي.

عدد الأطفال السوريين المسجلين في التعليم الرسمي وغير الرسمي

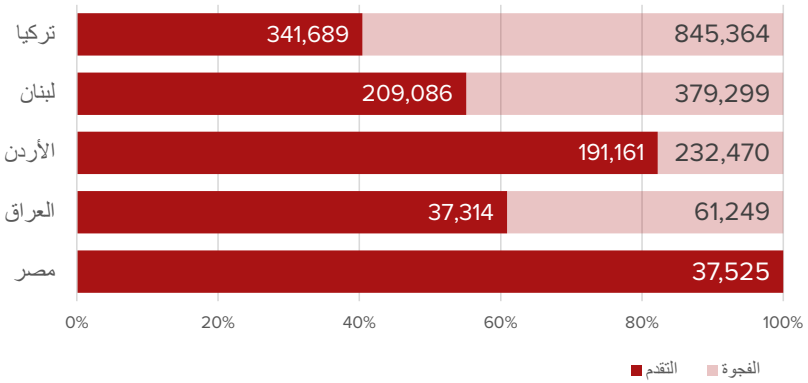

لغاية ٣١ أغسطس ٢٠١٦

تركيا/ اليونيسف/ سيباستيان ريتش

الصحة والتغذية

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
٥,١٩٣,٦٠٠	# من المشاورات المخصصة للفئات السكانية المستهدفة مُنْصَبَّة على خدمات الرعاية الصحية الأولية
٤٧,٦٠٠	# من إحالات الفئات السكانية المستهدفة مُنْصَبَّة على خدمات الرعاية الصحية الثانوية أو فوق الثانوية
٣٠٠	# من المرافق الصحية مُدعَّمة
٤,٣٠٠	# من موظفي الرعاية الصحية مُدرَّبون
٣١٧,٤٠٠	# من الأطفال مُحصَّنون
١٨٦	# من وحدات تقديم الخدمات تُوفِّر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

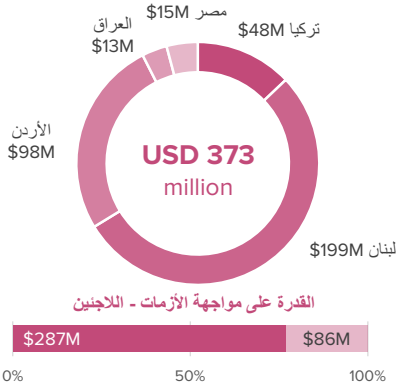

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

ولا يزال طلب اللاجئين السوريين للخدمات الصحية يُشكِّل عبئًا كبيرًا على النظم الصحية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة. ويَنْصَبُّ تركيز الإستراتيجية الصحية للخطة 3RP على شِقَّيْن: تعزيز قدرة البنية التحتية للصحة العامة للتعامل مع العبء الكبير للاجئين السوريين وتقديم الدعم المُباشِر والمُستهدِف للفئات السكانية الأكثر ضعفًا التي لا تصل إليها الخدمات الصحية الحرجة.

وبينما عمدت نظم الصحة العامة الوطنية في البلدان المستضيفة للاجئين السوريين إلى إدماج اللاجئين السوريين رسميًّا في نظمها الصحية بدرجات متفاوتة فإن هذه النظم لا تزال أمامها عقبات كبيرة تحُول بين السوريين وبين وصولهم إلى الرعاية الصحية، ومن هذه العقبات ارتفاع تكلفة الخدمات ونقص الموارد البشرية وعدم توفر الأدوية والمُعدَّات بصورة كافية والتدهور الاقتصادي. كذلك فإن تغيير التركيبة السكانية ووبائيات الأمراض إلى جانب زيادة معدلات محددات الحالات الصحية السيئة كلها تتطلب حلولاً دائمة تزيد برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والبرامج الإنسانية التي تُلبِّي الاحتياجات الفورية للفئات السكانية المتضررة. ولا تزال وزارات الصحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تعمل بشكل جماعي لتلبية الاحتياجات الصحية للسوريين الذين يعيشون في البلدان الخمسة للخطة 3RP.

وتشمل خطة الاستجابة مجموعةً من الأنشطة بدءًا من التدخلات المباشرة التي تضمن تلبية الاحتياجات المُلِحَّة على المدى القصير للاجئين السوريين إلى دعم الخدمات الصحية الأولية والثانوية وفوق الثانوية في المخيمات وفي المناطق الريفية والحضرية، حتى دعم الاستثمارات المنهجية التي تُعزِّز قدرة النظم الصحية الوطنية.

أما مجالات التدخل ذات الأولوية للعامين القادمين فتتمثل في زيادة فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والمواليد الجدد والتحصين الروتيني والصدمات النفسية وإعادة التأهيل ورعاية المُعوَّقين والصحة العقلية ومكافحة تفشِّي الأمراض وإدارة الأمراض غير السارية وخدمات التغذية. ومن الأمور الضرورية التي تضمن استمرار استجابة الصحة بناءُ نظم معلومات قوية وشبكات لوجستية لقطاع الصحة تشمل اللاجئين السوريين وتُراعِي احتياجاتهم قدر الإمكان. ومن الأمور الضرورية والعناصر الحاسمة في إستراتيجية قطاع الصحة أيضًا المساواةُ بين اللاجئين في حصولهم على رعاية صحية مستمرة وذات جودة بغَضِّ النظر عن وضع اللاجئين.

مصر/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سكوت نيلسون

الإحتياجات الأساسية

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
١٩٨,٦٥٠	# من الأسر تتلقّى مواد إغاثة أساسية عينية
٧٩٩,١٩٠	# من الأسر تتلقّى مساعدات نقدية غير مشروطة أو من قطاعات محددة أو في حالات الطوارئ
٥٥٧,٩٤٠	# من الأسر تتلقّى دعمًا موسميًّا عبر مساعدات نقدية أو عينية

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

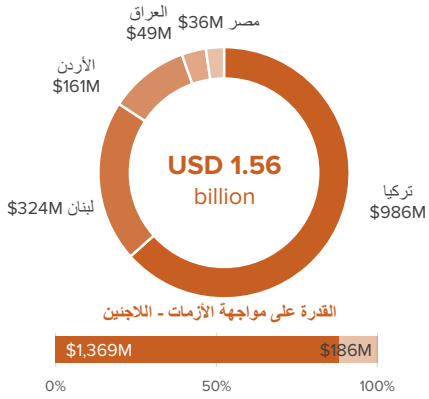

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

على الرغم من ازدياد الإستجابة للقطاع إلاّ أنّ عمليات التنميط والتقييمات الحديثة تشير إلى أن غالبية أُسَر اللاجئين السوريين تدخل دوامةً من استنزاف الأصول وتُستَنفَد مدخراتهم تدريجيًّا وتتزايد معدلات الديون لديها.

ومن أجل منع التدهور المستمرّ من أن يصل إلى مرحلة الضعف الاقتصادي سيتولّى قطاع الاحتياجات الأساسية دعم أُسَر اللاجئين الضعيفة وتحسين واستدامة الحصول على الخدمات. وفي الوقت نفسه يتطلّع قطاع الاحتياجات الأساسية إلى العمل عبر القطاعات على سبل تحسين الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة.

وتتمثل الأولوية الإستراتيجية المستمرة للقطاع في تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية المستمرة للاجئين السوريين في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ استنادًا إلى منهجية متعددة القطاعات لتنميط وتحديد هوية الأُسَر بما يتلاءم مع كل بلد.

ويواصل القطاع هدفه الرامي إلى تقديم المساعدة للفئات السكانية الأشد فقرًا للتأكد من قدرته على تلبية احتياجاتهم الحياتية مما يمنحهم القدرة على الاختيار ويُعزِّز كرامتهم.

وسيوفر القطاع أدوات منزلية أساسية للاجئين فضلاً عن توفير أدوات جديدة للذين يعيشون في مخيمات لفترات طويلة من الزمن. وستُسهِم المساعدة الموسمية في تكيف اللاجئين خاصةً في أشهر الشتاء في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وسيُركِّز القطاع على زيادة المساعدات النقدية والمساعدة الشهرية العادية فضلاً عن ضمان تغطية واسعة للمساعدة الموسمية. وبالإضافة إلى ذلك سيستمرُّ القطاع في العمل بشكل وثيق مع الهيئات القائمة للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا. وستتوفر المساعدات الشتوية النقدية والعينية متعددة الأغراض لهؤلاء الذين أشار إليهم التقييم المشترك بين الوكالات بأنهم ضعفاء اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وتساعد تقييمات جوانب الضعف والجوانب الاجتماعية والاقتصادية على التأكد من توجيه الموارد الشحيحة إلى مَن هم في أَمَسِّ الحاجة إليها.

ويسمح توزيع النقدية –لتمكين اللاجئين من شراء السلع والوصول إلى الخدمات الموجودة في أسواق المخيمات أو في المناطق الحضرية– بوجود قوة شرائية تنافسية من خلال تعزيز كرامة اللاجئين في اختيار ما يشاءون من المشتريات وقتما يشاءون بعيدًا عن وصمة طوابير المساعدات.

ويهدف قطاع الاحتياجات الأساسية إلى تعزيز القدرات وتعزيز قدرة الحوكمة المحلية على مواجهة الأزمات من خلال وضع معايير مُبسَّطة لتقديم الخدمات وتوفير المعدات وتطوير المهارات المطلوبة.

العراق/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ أو. زدانوف

مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ

سيعمل برنامج الغذاء العالمي على تنفيذ مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ في تركيا، بتمويل من مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، وبشراكة مع هيئة إدارة الكوارث والطوارئ، التابعة لرئاسة الوزراء التركية (آفاد)؛ ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، ومنظمة الهلال الأحمر التركي. ويستند مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ إلى مخططات القسائم القائمة، وهو مسعى هجين للمساعدة الاجتماعية، يَرسُو على الأنظمة الحكومية، ويتماشى معها عبر اندماجه مع الضمانات الإنسانية. وهو يسعى إلى تحسين كفاءة وفعالية نظم المساعدة الاجتماعية الوطنية؛ لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبؤثر إيجابيًّا في المجتمعات المضيفة، بحيث يُدخِل الأموال إلى الاقتصادات المحلية.

التوسع في استخدام منهجيات قائمة على برامج تُقدِّم خدمات منصفة ومستدامة

يمكن ملاحظة جهود تحسين طرق تقديم الخدمات الأساسية في سياقات مختلفة في المنطقة. ففي تركيا، على سبيل المثال، عَمَدت هيئة إدارة الكوارث والطوارئ، التابعة لرئاسة الوزراء التركية (آفاد)، إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية، وتوسيع الخدمات في مخيمات اللاجئين.

المأوى

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
٥٩,٦٨٠	# من الأسر في المخيمات تتلقَّى المساعدة للمأوى ولإجراء تحسينات في المأوى
١٢٣,٠٢٠	# من الأسر خارج المخيمات تتلقَّى المساعدة للمأوى ولإجراء تحسينات في المأوى

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

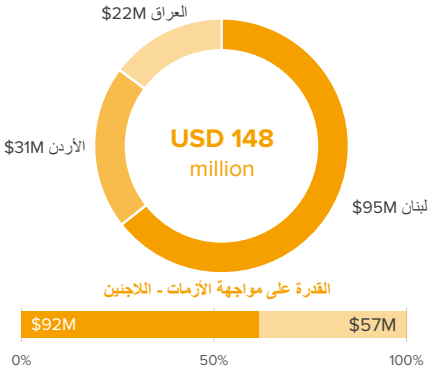

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

تؤثر زيادة ضعف الأُسَر عبر المنطقة في ظروف مأوى الأُسَر التي ليس لديها القدرة الكافية لتغطية احتياجات المأوى الخاص بها. وتستمرُّ الحاجة إلى السكن لتمتدَّ إلى المناطق الحضرية في المدن الكبرى وما حولها تعزيزًا لصعوبات تأمين الحيازة التي تُعرِّض الأُسَر لخطر الإخلاء أو خطر استغلال المُلَّاك.

وتظلُّ أولوية قطاع المأوى هي ضمان خيارات سكن مستدامة ومناسبة وبأسعار معقولة في المقام الأول للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية وأيضًا لأفراد المجتمعات المضيفة الضعيفة. ويواصل القطاع تحركه نحو دعم اللاجئين في المناطق الحضرية التي تستند إلى التحليل المشترك بين الوكالات لجوانب ضعف الأُسَر.

والهدف من وراء ذلك هو تحسين فرص الحصول على المساكن الملائمة من خلال صيانة أو تحسين مستوى المَآوِي في جميع أنحاء المنطقة. وسيستمرُّ تحسين ظروف المعيشة داخل المستوطنات المؤقتة والمناطق الحضرية الفقيرة ذات النسب العالية من الفئات النازحة والفئات الضعيفة. وسيواصل القطاع أيضًا العمل بشكل وثيق مع المؤسسات العامة والخاصة لضمان إدراك كليهما واستجابتهما لأوضاع مَآوِي اللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة مع التركيز بشكل خاصٍّ على تحفيز إمدادات كبيرة من المساكن بأسعار معقولة من خلال رأس المال الخاص. وتتمثل الرؤية طويل المدى في الاستمرار في تشجيع التخطيط الحضري على المستوى المحلي للاستجابة للتحديات القائمة حيث كثيرًا ما تفاقمت ظروف المأوى المتدنية حاليًّا بزيادة الطلب والضغط على الخدمات الأساسية التي تقدمها البلديات المحلية.

وسيجري تطوير مَآوٍ دون المستوى عبر منهجية متكاملة تشمل قطاعات متعددة. وتتناول الإستراتيجية المادية جوانب من سوء الظروف المعيشية منها قضايا الرطوبة والبرودة مع تقليل عبء الإيجار للأُسَر والحَدِّ من الضعف الاجتماعي والاقتصادي مما يضمن لهم مزيدًا من الاستقرار. ويتمثل الهدف العام للإستراتيجية في المساهمة في زيادة المَآوِي الملائمة واستفادة الاقتصاد المحلي والتماسك الاجتماعي في الوقت ذاته. وبتعرض المناطق التي تُؤْوِي اللاجئين إلى ظروف جوية قاسية سيستمرُّ القطاع في صيانة وتطوير المَآوِي الموجودة للسماح بالعزل والظلِّ. وهناك حاجة مستمرة لإصلاح/ استبدال المَآوِي المتهالكة وإجراء التدخلات الشتوية في الوقت المناسب.

ويستخدم القطاع المساعدات النقدية كطريقة ومبدأ لتلبية الاحتياجات الشتوية والصيانة العامة للمَآوِي. وسيستمرُّ إيلاء اهتمام خاصٍّ لتلك الأسر الضعيفة التي تحتاج إلى موارد غير ذات صلة بالتمويل مثل المساعدات القانونية لتسوية النزاعات المتعلقة بالمآوي.

وأما عن اللاجئين في المخيمات فيركز القطاع على جهود إعادة التأهيل لتحسين البنية التحتية للمخيمات وترقية المآوي مساهمًا بذلك في معيشة مستدامة وتركيب أنظمة ذات كفاءة في استخدام الطاقة. ولا يزال من أولويات القطاع تخفيفُ تأثير ارتفاع أسعار الطاقة ونقص موارد الطاقة. وتسعى إستراتيجية الطاقة في الأردن ٢٠١٥-٢٠١٨ جاهدةً إلى استكمال محطات تعمل بالطاقة الشمسية لمُخَيَّمَي اللاجئين بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

إشراك القطاع الخاص في الاستجابة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وفي تطوير منهجيات جديدة

اتَّخذت المشاركة البَنَّاءة من القطاع الخاص أشكالاً مختلفة. ففي لبنان، يدعم الشركاء من كِلا الجانبين المشاريع التي تشارك بشكل بَنَّاء مع القطاع الخاص في مجالات السكن والعمل. ويشمل ذلك مشروعًا لمدة عامين لإعادة تأهيل وتحسين مساكن اللاجئين (بطرق تفيد اللاجئين والمُلَّاك).

العراق/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ أو. زدانوف

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
٥٤٤,٥٠٠	# من الأشخاص يحصلون على كمية كافية من المياه الصالحة للشرب عبر الإمدادات المؤقتة
٣,٩٢٣,٨٠٠	# من الأشخاص يستفيدون من الحصول على كمية كافية من المياه الصالحة للشرب عبر تحسين أنظمة المياه على المدى الطويل
٩٩٢,٥٠٠	# من الأشخاص يمكنهم الوصول إلى مرافق وخدمات الصرف الصحي المناسبة
١,٦٨٥,٨٠٠	# من الأشخاص حصلوا على دورة في مجال التعبئة المجتمعية أو في مجال النهوض بالنظافة الشخصية
٣٤٨,٠٠٠	# من الأشخاص الذين يحضرون الأماكن والمؤسسات العامة يمكنهم الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي الملائمة للجنسين والآمنة بالإضافة إلى أنشطة النهوض بالنظافة الشخصية

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

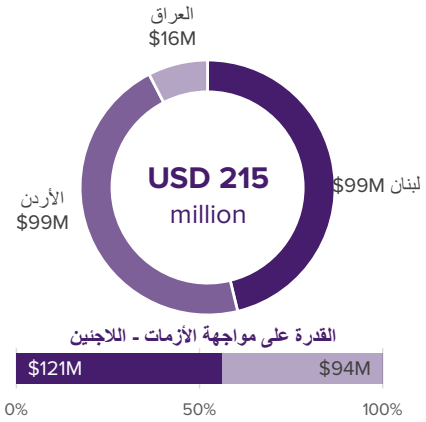

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

في شهر ديسمبر عام ٢٠١٦ كان هناك ٨٣١,٠٠٠ لاجئ –من بين ٤,٨ مليون لاجئ سوري في المنطقة– يعيشون في مخيمات أو مستوطنات غير رسمية بدعم من تدخلات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة في لبنان وتركيا والعراق والأردن. ويواصل حوالي ٤ ملايين سوري من الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة في بعض المدن التي تمثل نسبة كبيرة من مجموع السكان الضغطَ على خدمات إدارة المياه والصرف الصحي والنفايات. وقد خفَّف هذا الضغطَ جزئيًّا تدخلاتُ شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيّة ودعمهم.

وفي عام ٢٠١٦ ظلَّ موقف قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة عسيرًا تجاه اللاجئين السوريين في المخيمات من حيث إدارة الحمأة البرازية والتحديات الصحية في جميع البلدان ومخاوف بشأن نقص المياه وجودتها في العراق والأردن. أما عن السوريين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة فإن التحديات التي يواجهها قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة تتَّصِل بتكاليف الخدمات وموثوقيتها.

وعلى الرغم من كل هذه الأمور لم يُبلَّغ عن أيِّ أوبئة خطيرة تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة. ويتمثل الهدف الرئيسي لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة في العامين القادمين في تعزيز خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة على نحو أكثر استدامةً وأكثر فعاليةً من حيث التكلفة وتقديمها للسوريين الذين يعيشون في المخيمات/ المستوطنات وتوفير مقدمي خدمات أكثر كفاءةً وفعاليةً ومراعاةً للمساواة في المناطق التي تضمُّ نسبة كبيرة من السوريين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة. وقد اعتمد قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة المبادئَ الخمسة لجدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات[١١] وواصل التحولات الإستراتيجية الأساسية في المُكوِّنين الاثنين من الخطة 3RP. ويتمثل هدف

[١١] اعتماد جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات: زيادة التآزر بين الاستثمارات الإنسانية والإنمائية وإيلاء الأولوية لكرامة الفئات السكانية المتضررة واكتفائها الذاتي وتعزيز القدرات المحلية وتعزيز الشراكات لبناء القدرة على مواجهة الأزمات وتشجيع الابتكار وتعزيز الارتباط والفاعلية والكفاءة وحماية التماسك الاجتماعي.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة على مستوى المخيمات في استكمال الانتقال إلى حلول دائمة ومستدامة قدر الإمكان بشأن إدارة المياه والصرف الصحي والنفايات.

ويشمل هذا ضمان استيفاء المعايير ذات الصلة ولا سيما تلك المتصلة بالكمية والنوعية والخصوصية والكرامة والأمن والمياه والصرف الصحي والنظافة بما يخدم الفئات السكانية الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين استدامة الخدمات المالية والبيئية والتنسيق الجيد بين خدمات القطاع الخاص والحكومة والمنظمات غير الحكومية مع ضمان وتعزيز الخدمات الذاتية التي تقدمها الفئات السكانية من اللاجئين أنفسهم.

ويتمثل هدف قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة على مستوى الخدمات في المناطق الحضرية في دعم مقدمي الخدمات في تكيفهم مع ازدياد الطلب على الخدمات من خلال تعزيز قدرتهم وتقديمهم للخدمات (تطوير وتوسيع نطاق تغطية الخدمات وتحسين كفاءة الخدمات).

ويتمثل هدف قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة على مستويَي النظام والحوكمة في مساهمة شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحيَّة في وضع السياسات والتخطيط والتنسيق بين القطاعات والتنسيق بين نظم المعلومات من جهةٍ والرَّصد والتقييم من جهةٍ أخرى مع التركيز على حقوق المساهمين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المحلية.

العراق/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ أو. زدانوف

سبل كسب العيش والتماسك الإجتماعي

ملخص الاستجابة الإقليمية للقطاع

الهدف لعام ٢٠١٧	المؤشر
٦٥,٧٠٠	# من الأفراد موظفون أو يعملون لحسابهم الخاص ويشمل ذلك الحصول على وظائف على المدى القصير (النقد مقابل العمل والعمالة الموسمية) والحصول على وظائف على المدى الطويل
٢١٨,٠٠٠	# من الأفراد يتلقَّوْنَ الدعم للحصول على عمل (دورات تدريبية مهنية ودورات تدريبية حِرَفِيَّة ودورات تحديد المستوى الوظيفي ودورات في اللغات)
١١٩,٣٠٠	# من مجموعات مختلطة يتلقَّوْنَ الدعم في مبادرات التماسك الاجتماعي (بصورة مُباشِرة أو غير مُباشِرة)

الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ٢٠١٧

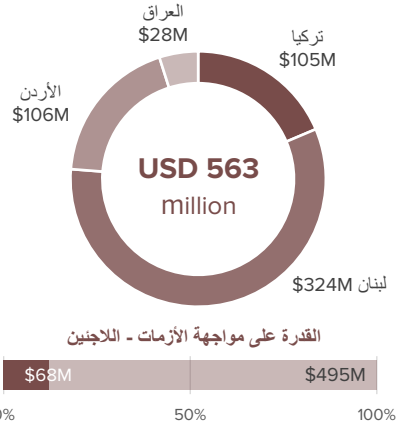

الفئات السكانية المستهدفة ٢٠١٧

يُعَدُّ تعزيز القدرات الوطنية والمحلية –جنبًا إلى جنبٍ مع تحسين سبل كسب العيش وتعزيز التماسك الاجتماعي– من الركائز الأساسية للبرامج المُستندة إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في الخطة 3RP. وبينما تزداد برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وتسعى جميع الجهات الفاعلة إلى زيادة الاعتماد على الذات والاستدامة تتكامل هذه البرامج والجهات على نحو متزايد في إستراتيجيات جميع القطاعات. ومن ثَمَّ يُعَدُّ ازدياد الفرص الاقتصادية بشتى الطرق أمام أُسَر اللاجئين والمجتمعات المضيفة بالإضافة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي جوانب شديدة الأهمية في جميع الإستراتيجيات القطاعية.

وهذا يدعو إلى اعتماد إستراتيجية ذات شِقَّيْنِ في هذين المجالين: مجال يُركِّز على توسيع ما يفعله القطاع والآخر يُركِّز على تعزيز دعمه لهذين المُكوِّنين الأساسيين في كل قطاع من القطاعات الأخرى.

وتتَّخِذ مبادرات **سبل كسب العيش** أشكالاً عديدة في مختلف القطاعات منها فرص العمل على المدى القصير من خلال أنشطة البنية التحتية والأنشطة الخدماتية والزراعية وتوظيف مهنيين سوريين في الصحة والتعليم لخدمة مجتمعاتهم وتشجيع الأعمال التجارية بالتعاقدات المحلية وعمليات الشراء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإحلال الوظيفي والتدريب المهني وتطوير تحليل الأسواق وسلاسل القيمة والدفاع عن حقوق العمال ودعم السياسات التي تتيح فرصًا وبيئات ومؤسسات تجارية مواتية تُشجِّع وتُنسِّق الأنشطة التجارية في قطاع سبل كسب العيش. ومن ثَمَّ تتضمَّن إستراتيجية سبل كسب العيش لعام ٢٠١٧ ما يلي:

• من جهةٍ إذا أخذنا التزامات مؤتمر لندن بعين الاعتبار خاصةً فستتضمن إستراتيجية سبل كسب العيش لعام ٢٠١٧ **التركيزَ على تعزيز بيئة** تزداد فيها الفرص الاقتصادية بصورة كبيرة من خلال دعم تطوير السياسات وتحديد الإستراتيجيات وقيادة تنسيق مشترك لتحليلات السوق دعمًا للمؤسسات الاقتصادية الوطنية ودون الوطنية وسعيًا لشراكات تجارية كبيرة.

• ومن جهةٍ أخرى **تحفيز ودعم وتنسيق ازدياد مبادرات** تتيح فرص عمل لائقة رسميةً وغير رسميةً وعلى المدى القصير والمدى البعيد في جميع القطاعات من خلال التخطيط والعمل وإعداد التقارير المشتركة وهو الأمر الذي من شأنه منع انتشار منهجيات غير متناسقة ومنع الازدواجية وتداخل الجهود وتكرار عدم الإبلاغ عن الفرص الاقتصادية في جميع القطاعات.

وتشمل **مبادرات التماسك الاجتماعي: منهجيات غير مباشرة** حيث تنخفض حِدَّة التوتر بتحسين الخدمات البلدية وفرص العمل للسكان المضيفين وحيث يمكن تعزيز التماسك الاجتماعي بإشراك كلٍّ من النازحين وأفراد المجتمع المضيف في عمليات التخطيط والعمل والتفكير المشتركة عبر مجموعات مجتمعية مختلفة تُعنَى بالحماية والمياه والصرف الصحي والتعليم والتخطيط المحلي والأنشطة الشبابية والمبادرات القطاعية الأخرى **ومنهجيات مُباشِرة** حيث يتمثل الغرض الأساسي في الحوار والفهم المتبادل وهيئات إدارة الصراع والتدريب عليها وتعزيز وضع سياسات مجتمعية حسَّاسة وتحسين الاتصال والقيادة الإيجابية لدى الزعماء الدينيين وغيرهم. وغالبًا ما يتداخل هذان المنهجان ويتداخلان أيضًا مع عمليات إتاحة فرص العمل.

وبهذا ستَصُبُّ إستراتيجية التماسك الاجتماعي تركيزها على: زيادة فهم ونشر المعرفة حول تعزيز التماسك الاجتماعي واستمرار دعم قدرة البلديات على تقديم الخدمات وإشراك النازحين والمجتمعات المضيفة على حَدٍّ سواء في التخطيط والعمل المشترك ودعم الهيئات والعمليات التي تُركِّز بصورة مُباشِرة على تعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير منتدى للتنسيق والمواءمة والإبلاغ دون الوطني عن جميع الإجراءات المجتمعية للتماسك الاجتماعي في جميع القطاعات.

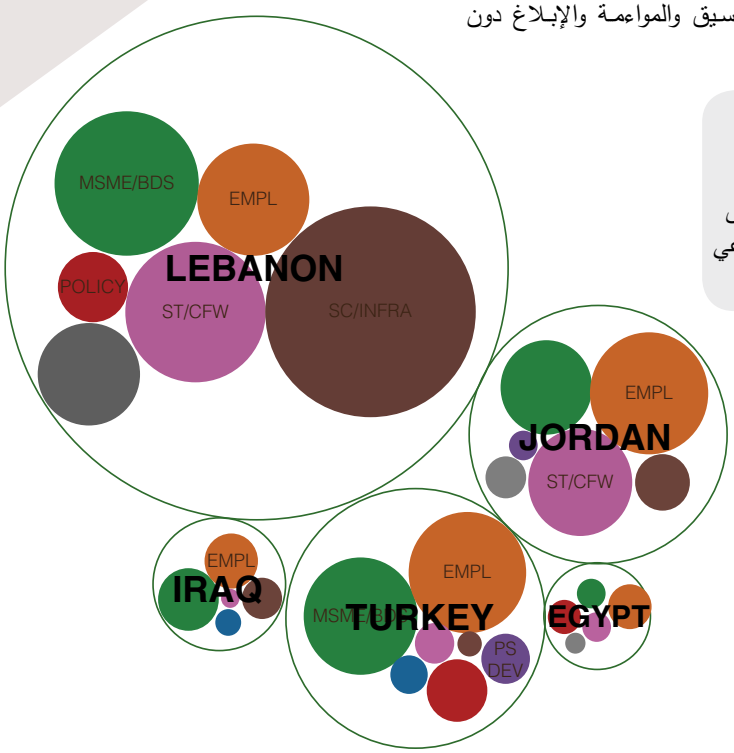

الأهمية النسبية لإستراتيجيات سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي حسب البلد

توسيع الفرص للشركات ورواد الأعمال

يتمثل التقدم الأبرز في هذه المنطقة في تبسيط القرارات، وتخفيف قوانين المَنْشَأ المُطبَّقة على الصادرات إلى الاتحاد الاوروبي. وبعد توقيع اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن في ١٩ يوليو ٢٠١٦، سينطبق قرار لجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن على الصادرات الأردنية الأصل، التي تُصنَع في مناطق تطوير معينة، ومناطق صناعية في الأردن.

وعلى صعيد آخر، اعتمد البنك الدولي في سبتمبر ٢٠١٦ برنامجًا للنتائج لدعم الحكومة الأردنية في تنفيذ عنصر الفرص الاقتصادية في ميثاق الأردن؛ بدعم من مرفق التمويل مُيَسَّر الشروط، يُقدَّر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

3RP
الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨
استجابة للأزمة السورية

تحليل عام ٢٠١٦

تركيا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ أندرو ماكونيل

استعراض إقليمي تمويلي ومختارات من مؤشرات سير العمل في ٢٠١٦

المؤشرات التالية مؤشرات إقليمية مختارة من بين مجموعة من المؤشرات التي جُمِعت وأُبلِغ عنها في لوحات المعلومات الشهرية للخطة 3RP والمتاحة على الرابط: www.3RPSyriaCrisis.org

والهدف من هذه اللوحات أن تكون مؤشرًا على سير العمل في هذا النشاط بعينه وليس المقصود من ورائها أن تمثل التقدُّم المُحرَز في جميع جوانب الاستجابة القطاعية.

ويُعَدُّ التمويل القطاعي الوارد جزءًا من التمويل الذي تُقدِّمه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جميع القطاعات مثلما ذكرت تلك الوكالات في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦. وسيُجمَع المزيد من البيانات السردية والمعلومات التحليلية عن الاستجابة القطاعية الكاملة في عام ٢٠١٦ في التقرير السنوي الذي سيُنشَر في الربع الأول من عام ٢٠١٧.

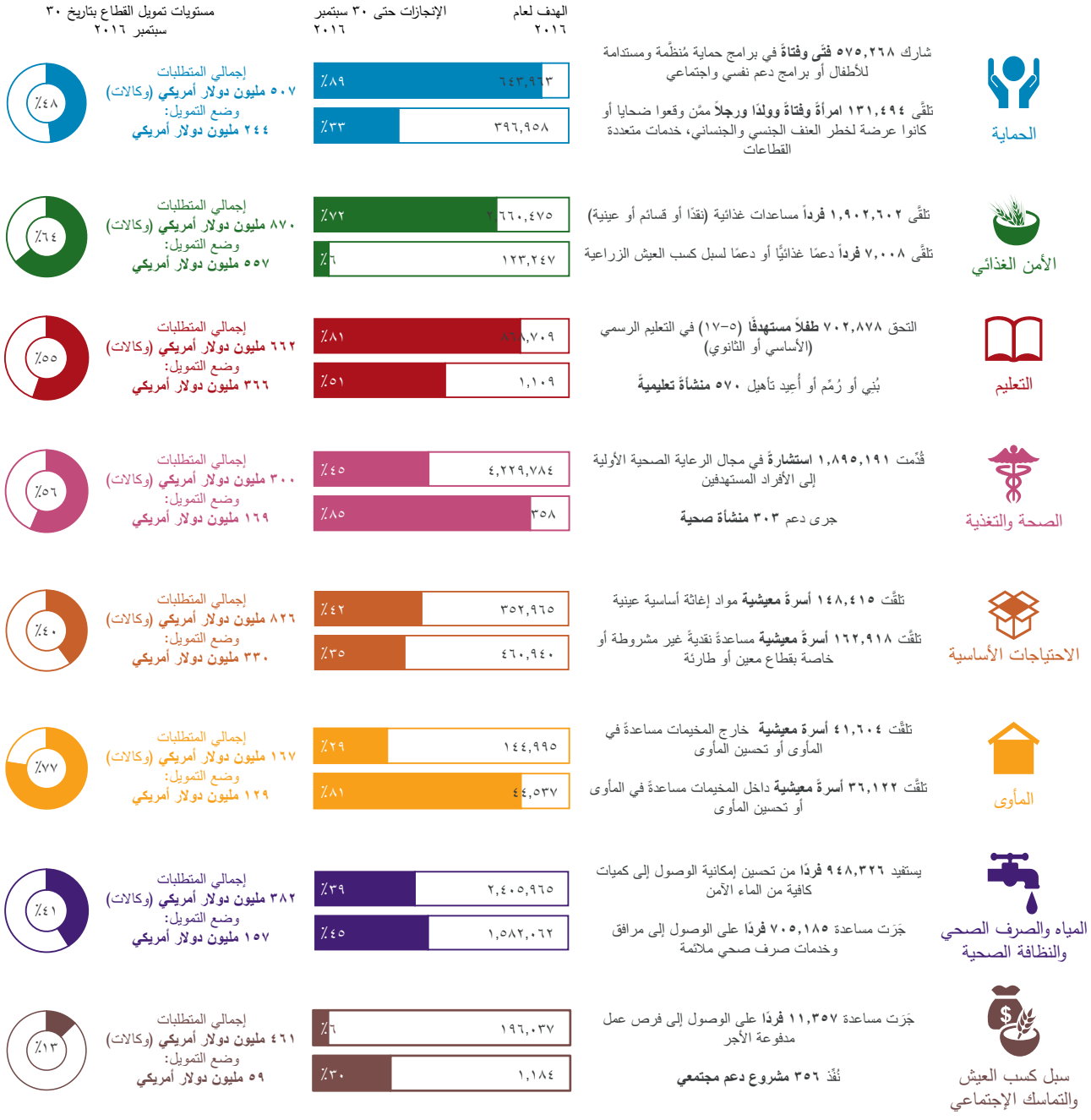

ويُعبِّر شركاء الخطة 3RP عن امتنانهم لسخاء الحكومات والجهات المانحة الخاصة والصناديق الدولية وغيرها من المنظمات التي ساهمت بـ ٢,٤٩ مليار دولار أمريكي للخطة 3RP في عام ٢٠١٦ (لغاية ٣٠ نوفمبر). وفي الواقع منذ أول خطة للاستجابة الإقليمية للاجئين في عام ٢٠١٢ تولّى شركاء المجال الإنساني والإنمائي تعبئة ما مجموعه ٩,٨٦ مليار دولار أمريكي في صورة برامج تَصُبُّ في خدمة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

وقد وفرت الجهات التالية تمويلاً للخطة 3RP في عام ٢٠١٦: المانحون من القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى وكذلك المساهمات المقدمة خارج إطار الخطة 3RP من الحكومات والمؤسسات الخيرية والمنظمات الأخرى.

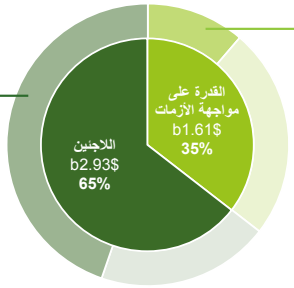

تمويل عنصر القدرة على مواجهة الأزمات: ٥١٢ مليون دولار (٣٢٪)

تمويل عنصر اللاجئين: ٢.٣ مليار دولار (٦٩٪)

إجمالي المناشدات: **٤.٥٤ مليار دولار**
وضع التمويل: **٢.٥٤ مليار دولار (٥٦٪)**

*لغاية ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦

الشراكات المانحة

تطوير آليات ووسائل تمويل مبتكرة ومتعددة السنوات لتعزيز التنبؤ المالي

كان عام ٢٠١٦ عامًا حافلاً بإنجازاتٍ كبيرة، أهمها وضع ترتيبات تمويلية متعددة السنوات ومبتكرة للاستجابة لأزمة اللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا. وكانت التزامات مرفق الاتحاد الأوروبي لشؤون اللاجئين في تركيا وغيرها في ٢٠١٦ خطوةً كبيرةً إلى الأمام فيما يتعلق بالالتزامات التمويلية متعددة السنوات من الجهات المانحة. وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في فبراير ٢٠١٦، استُحدِثَت تعهدات للسنة الحالية، والسنوات المقبلة. ولذلك، تدعم ١٧ جهةً مانحةً حاليًّا التمويل المُتعدِّد السنوات.

المناشدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٧ – حسب الشركاء والدول

الشركاء	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإقليم	الإجمالي
منظمة العمل ضد الجوع ACF			٩,٠٥٠,٠٠٠	٨,١٥٠,٠٠٠			١٧,٢٠٠,٠٠٠
منظمة الأدفنتست للتنمية والإغاثة ADRA				٢,١٠٠,٠٠٠			٢,١٠٠,٠٠٠
وكالة التعاون التقني والتنمية ACTED		١,١٨٠,٠٠٠	٦,٣٠١,٨٩٣	١٧,٦٤٠,٠٠٠			٢٥,١٢١,٨٩٣
جمعية الحداثة				٤,٨٣٢,٠٠٠			٤,٨٣٢,٠٠٠
الجمعية اللبنانية للتنمية (المجموعة)				٦٠٠,٠٠٠			٦٠٠,٠٠٠
التحالف من أجل التضامن APS			٣٥٣,٩٩٤				٣٥٣,٩٩٤
المركز الأمريكي اللبناني للغات إنترناشيونال هاوس – بيروت				١,٥٠٠,٠٠٠			١,٥٠٠,٠٠٠
مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع MSD				٢,٠٢٢,٠٥٨			٢,٠٢٢,٠٥٨
مؤسسة عمار الخيرية الدولية AMAR		٨٣٠,٠٠٠					٨٣٠,٠٠٠
مؤسسة عامل – جمعية شعبية لبنانية معنية بالعمل الشعبي				٤,٣٥٦,٧٧٦			٤,٣٥٦,٧٧٦
المؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى ANERA				٤,٣٩٠,٠٠٠			٤,٣٩٠,٠٠٠
جمعية أنا أقرأ				٣,٠٠٠,٠٠٠			٣,٠٠٠,٠٠٠
جمعية الإغاثة الطبية العربية AMR			١,١٦٤,٦٣٩				١,١٦٤,٦٣٩
جمعية "قوس قزح" اللبنانية Arcenciel				٢١,٥٠٠,٠٠٠			٢١,٥٠٠,٠٠٠
منظمة آركي نوفا				٢,٠٠٠,٠٠٠			٢,٠٠٠,٠٠٠
جمعية "قوس الثقافة والتنمية" الإيطالية SVILUPPO				٣٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠
جمعية المتطوعين في الخدمات الدولية AVSI			٣,٥٤٩,٨٨٩	٨,٤٥٨,٠٠٠			١٢,٠٠٧,٨٨٩
جمعية الرسالة الزرقاء				٦٥٠,٠٠٠			٦٥٠,٠٠٠
منظمة بوجين للتنمية البشرية BOHD		٢٠٠,٠٠٠					٢٠٠,٠٠٠
كير إنترناشيونال			١٢,٦٦٧,٥٨٧	١٣,١٠١,٣٧٦			٢٥,٧٦٨,٩٦٣
كاريتاس			١٦,٨٦٩,٧٣٣				١٦,٨٦٩,٧٣٣
مركز كاريتاس لبنان للمهاجرين CLMC				١٢,٢٠٠,٠٠٠			١٢,٢٠٠,٠٠٠
هيئة الاغاثة الكاثوليكية CRS	٣,٤٦١,٦١٠						٣,٤٦١,٦١٠
مركز ضحايا التعذيب CVT			٢,٤٠٠,٠٠٠				٢,٤٠٠,٠٠٠
اللجنة الدولية لتنمية الشعوب CISP				٥,٦٥٠,٠٠٠			٥,٦٥٠,٠٠٠
جمعية الجهد المشترك				١٢٠,٠٠٠			١٢٠,٠٠٠
منظمة كونسيرن العالمية				١٢,٢٣٧,٦٣٠			١٢,٢٣٧,٦٣٠
لجنة تنسيق منظمات الخدمات التطوعية الإيطالية COSV				٥٢٠,٠٠٠			٥٢٠,٠٠٠
المجلس الدنماركي للاجئين DRC		١٥٥,٨٨٥	٦,٢٦١,٤٢١	٩,٩٦٤,٩٠٠			١٦,٣٨٢,٢٠٦

الشركاء	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإقليم	الإجمالي
منظمة العمل الزراعي الألمانية		٦,٠٠٠,٠٠٠					٦,٠٠٠,٠٠٠
دياكونيا				٣٣٦,٦٩١			٣٣٦,٦٩١
منظمة دوركاس للإغاثة والتنمية				٢,٢٨٦,١٠٠			٢,٢٨٦,١٠٠
برنامج الفاخورة التابع لمؤسسة التعليم فوق الجميع						٧,٢٠٤,٦٩٦	٧,٢٠٤,٦٩٦
مؤسسة فرد	١,١٧٨,٠٠٠						١,١٧٨,٠٠٠
المعونة الكنسية الفنلندية FCA			١,٧٩٧,١٢٢				١,٧٩٧,١٢٢
جمعية الخطوة الأولى معًا FISTA				٣٠٨,٠٠٠			٣٠٨,٠٠٠
منظمة الأغذية والزراعة FAO		١,١٣٣,٩٤٦	٩,٦٩١,٧١٣	٥٨,٢٠٠,٠٠٠	٨,٧٠٠,٠٠٠		٧٧,٧٢٥,٦٥٩
منتدى خدمة السلام المدني ForumZFD				١,٠٠٠,٠٠٠			١,٠٠٠,٠٠٠
مؤسسة النهوض الاجتماعي بالثقافة FPSC			٤٦٤,٢٨٠	١,٨٤٦,٥٦٢			٢,٣١٠,٨٤٢
منظمة جرين جلوب				٧,٥٠٠,٠٠٠			٧,٥٠٠,٠٠٠
مجموعة المتطوعين المدنيين GVC				١٠,١٢٥,٠٠٠			١٠,١٢٥,٠٠٠
منظمة موطن للإنسانية			٤٦٣,٠٠٠				٤٦٣,٠٠٠
المنظمة الدولية للمعاقين HI			٦,٨٣١,٣٣٢	٣,٠٧٣,٦٠٠			٩,٩٠٤,٩٣٢
منظمة هارتلاند الاينس الدولية HAI				٢,٥٠٠,٠٠٠			٢,٥٠٠,٠٠٠
المنظمة الألمانية لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم HELP			٥٣٧,٥٢٢				٥٣٧,٥٢٢
المؤسسة الدولية لرعاية كبار السِّنّ				١,٨٢٣,٨٦٨			١,٨٢٣,٨٦٨
جمعية حماية				٣,٢٤٢,٤٠٠			٣,٢٤٢,٤٠٠
منظمة هيوميديكا				٧٥٣,٠٢٩			٧٥٣,٠٢٩
المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية IECD				٢,٥٠٠,٠٠٠			٢,٥٠٠,٠٠٠
منظمة إنترناشيونال أليرت				٥٨٠,٠٠٠			٥٨٠,٠٠٠
اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة ICMC			٤,٣٩٨,٠٠٠				٤,٣٩٨,٠٠٠
جمعية التعليم الدولي				٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠
مكتب العمل الدولي ILO			٢٠,٩٨٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٥,٠٠٠		٣٥,٩٨٩,٠٠٠
الهيئة الطبية الدولية IMC			٦,٦٧٧,٥٩٥	٣٦,٥٠٠,٠٠٠			٤٣,١٧٧,٥٩٥
الشبكة الدولية للمساعدات والإغاثة والمساعدة INARA				١٢٩,٠٠٦			١٢٩,٠٠٦
المنظمة الدولية للهجرة IOM	١,١١١,٠٠٠	٨,٩٢٣,١٨٦	٩,٥٦٥,٠٠٠	٣٦,٠٤٥,٦٠٠	٥٩,٨٤٥,٠٠٠		١١٥,٤٨٩,٧٨٦
الجمعيات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية IOCC			٣,٨٦٤,٠٠٠	٩,٤٠٠,٠٠٠			١٣,٢٦٤,٠٠٠
منظمة الإغاثة والتنمية الدولية IRD			٩٩٥,٠٠٠				٩٩٥,٠٠٠
لجنة الإنقاذ الدولية IRC			٧,٦١٩,٥٧٣	٢٦,٣٠٩,٩٣٤			٣٣,٩٢٩,٥٠٧
انترسوس			٤,٣٩٩,٨٢٦	٩,٤٠٠,٠٠٠			١٣,٧٩٩,٨٢٦
الإغاثة الإسلامية عبر العالم IRW			٣,٨١٩,٩٩٨	٣,١٥٥,٠٠٠			٦,٩٧٤,٩٩٨

الشركاء	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإقليم	الإجمالي
المركز الدولي التطوعي في ياماغاتا		١٠٠,٠٠٠					١٠٠,٠٠٠
الحملة اليابانية لمساعدة أطفال فلسطين CCP				٣٢١,٠١٣			٣٢١,٠١٣
منظمة طوارئ اليابان			٣,٤٠٠,٠٠٠				٣,٤٠٠,٠٠٠
جمعية العون الصحي الأردنية JHAS			١,٠٠٠,٠٠٠				١,٠٠٠,٠٠٠
الجمعية الأردنية للإسعاف JPS			٤٧٥,٨٥٧				٤٧٥,٨٥٧
منظمة كفى عنفًا واستغلالاً				٧٥٠,٠٠٠			٧٥٠,٠٠٠
منظمة أطفال بلا حدود اليابانية KnK			٤٩١,٣٠٨				٤٩١,٣٠٨
الجمعية اللبنانية للإنماء الريفي				٣٠٠,٠٠٠			٣٠٠,٠٠٠
الجمعية اللبنانية للإنماء التربوي والاجتماعي				٢,٠١٣,٨٤٠			٢,٠١٣,٨٤٠
هيئة الإغاثة اللبنانية LebRelief				٨٠٠,٠٠٠			٨٠٠,٠٠٠
الاتحاد اللوثري العالمي			٥,٢٦٣,٥٦٠				٥,٢٦٣,٥٦٠
المنظمة الدولية للمساعدات الغذائية والطبية MAGNA				٥٠٠,٠٠٠			٥٠٠,٠٠٠
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت				١,٦٥٠,٠٠٠			١,٦٥٠,٠٠٠
جمعية مارش اللبنانية				١,٣٣٨,٧٤٩			١,٣٣٨,٧٤٩
منظمة ميدير			٢,٦٦٩,٩٨٨	٥,٠٠٠,٠٠٠			٧,٦٦٩,٩٨٨
منظمة أطباء العالم MDM				٣,٠٠٠,٠٠٠			٣,٠٠٠,٠٠٠
جمعية المساعدات الطبية للفلسطينيين MAP				٩٣٢,٧٧٥			٩٣٢,٧٧٥
الفِرَق الطبية الدولية				٣٥٤,٥٠٠			٣٥٤,٥٠٠
منظمة الشرق الأوسط للخدمات والدعوة والتكامل وبناء القدرات MOSAIC				٣٥٠,٠٠٠			٣٥٠,٠٠٠
اللجنة المركزية للمينونايت				١,٥٧٧,٨٢٥			١,٥٧٧,٨٢٥
منظمة ميرسي كوربس			٣,٥١٤,٧٢٨	٣١,٨٠٠,٠٠٠			٣٥,٣١٤,٧٢٨
منظمة الرحمة الأمريكية للإغاثة والتنمية				٥,٧٧٠,٠٠٠			٥,٧٧٠,٠٠٠
معهد الشرق الأوسط للطفولة MECI			٢٥٣,٨٤٣				٢٥٣,٨٤٣
المجموعة الاستشارية للألغام MAG				٥٨٢,٠٠٠			٥٨٢,٠٠٠
الحركة من أجل السلام MPDL			١,٥٠٠,٠٠٠				١,٥٠٠,٠٠٠
نبع – جمعية عمل تنموي بلا حدود				٨٦٠,٧٥٠			٨٦٠,٧٥٠
مؤسسة الشرق الأدنى NEF			٢,٨٠٣,٦٦٨				٢,٨٠٣,٦٦٨
المجلس النرويجي للاجئين NRC		٧٤٦,٠١٢	٣٤,٥٠٥,٠٠٠	٣٢,٧٩٢,٠٦٩			٦٨,٠٤٣,٠٨١
منظمة نوي N.W.E		١٤٨,٤٠٠					١٤٨,٤٠٠
اوبريشن ميرسي OPM			١١,٩٥٠				١١,٩٥٠
أوكسفام			١,١٦٧,٥٠٠	٤,٩٥٠,٠٠٠			٦,١١٧,٥٠٠
شركاء – تركيا					١٧٥,١٢٩,٦٣٦		١٧٥,١٢٩,٦٣٦
منظمة باثفايندر الدولية	٦٣٢,٠٠٠						٦٣٢,٠٠٠
مؤسسة رياح السلام اليابانية PWJ		٢,٣٧٣,٣٢٢					٢,٣٧٣,٣٢٢
منظمة المحتاجين غير الحكومية PIN		٢,٥٨٥,٥٦٠					٢,٥٨٥,٥٦٠
مؤسسة بلان إنترناشيونال			٢,٧٨٤,٠٠٠				٢,٧٨٤,٠٠٠

الشركاء	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإقليم	الإجمالي
المركز البولندي للمساعدات الدولية PCPM				٤,٤١٠,٠٠٠			٤,٤١٠,٠٠٠
منظمة الإغاثة الدولية العاجلة – المعونات الطبية الدولية PUAMI		١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٥٤٤,٥٠٠	٨,٩٠٠,٠٠٠			١٤,٠٩٤,٥٠٠
قطر الخيرية						٣,٧٥٠,٠٠٠	٣,٧٥٠,٠٠٠
الهلال الأحمر القَطَرِيّ QRC		٥٠,٠٠٠	٣,٤٩٦,٣٠١	٦,٦٦٠,٠٠٠			١٠,٢٠٦,٣٠١
مؤسسة كويست سكوب			٢,٣٩٤,٠٧٩				٢,٣٩٤,٠٧٩
مؤسسة راف الخيرية						٤,٨٩٢,٢٨٣	٤,٨٩٢,٢٨٣
ريتش		١,٣٠٠,٣٣٠					١,٣٠٠,٣٣٠
أيادي الخير نحو آسيا ROTA						٢,٠٦٥,١٧٨	٢,٠٦٥,١٧٨
الإغاثة الدولية RI			٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٣٥,٠٠٠			٩,٠٣٥,٠٠٠
ممثلية نينوى للنازحين الطوعية RNVDO		١,٥٠٠,٠٠٠					١,٥٠٠,٠٠٠
مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب				١,٩٠٣,٠٠٠			١,٩٠٣,٠٠٠
جمعية ريت لبنان				٧,٧٦٣,٤٤٠			٧,٧٦٣,٤٤٠
منظمة البحث والتعاون				٧٠٠,٠٠٠			٧٠٠,٠٠٠
منظمة الحق في اللعب			١,٠٩٨,٥٣٢				١,٠٩٨,٥٣٢
إنقاذ الطفولة الدولية SCI	٤,٣٤٦,٥٠٠	١,٧٧٠,٠٥٦	٧,٢٧٢,٤٧٩	٢٩,٨٦٨,٩٢٢			٤٣,٢٥٧,٩٥٧
سوا للتنمية والمساعدات SDAid				٢,١٧١,٠٠٠			٢,١٧١,٠٠٠
البحث عن أرضية مشتركة SFCG				٧,٨٧٢,٣١٠			٧,٨٧٢,٣١٠
منظمة الإغاثة الإسلامية الفرنسية SIF				٢,٨٩٨,٥٠٠			٢,٨٩٨,٥٠٠
سيرافيم جلوبال				٦٦٥,٠٠٠			٦٦٥,٠٠٠
التدخلات الإنسانية الاجتماعية الاقتصادية للتنمية المحلية SHEILD				٥,١٠٠,٠٠٠			٥,١٠٠,٠٠٠
صلتك						٢,٠٥٣,٩٦٧	٢,٠٥٣,٩٦٧
سوليدار سويس				١,٣٤٩,٩٢٠			١,٣٤٩,٩٢٠
سوليداريتي انترنسيونال SI				١٢,٧٠٠,٠٠٠			١٢,٧٠٠,٠٠٠
جمعية التضامن للتنمية الاجتماعية والثقافية (تضامن)				٢٩٠,٠٠٠			٢٩٠,٠٠٠
مجموعة سنبلة للتعليم والتنمية				٢٥٠,٠٠٠			٢٥٠,٠٠٠
الجمعية الطبية السورية الأمريكية SAMS				٢,٠٠٠,٠٠٠			٢,٠٠٠,٠٠٠
أرض الإنسان TDH		١,٠٣٨,٨٩٧	٣٦٣,٧٠٨	٥٠٠,٠٠٠			١,٩٠٢,٦٠٥
منظمة أرض الإنسان الإيطالية TDH Italy			٢,١٨٤,٧٤٠	٤,٢٩٩,١٩٥			٦,٤٨٣,٩٣٥
مثلث الأجيال الإنسانية TGH		٣,٨٣١,٦١٢					٣,٨٣١,٦١٢
ترياميفانت ميرسي				٤٠٠,٠٠٠			٤٠٠,٠٠٠
منظمة أون بونتي بير		٦٧١,٨٠٠	٣٩٦,٦٠٠				١,٠٦٨,٤٠٠
جمعية اتحاد الإغاثة والتنمية URDA				٣,٨٢٠,٠٠٠			٣,٨٢٠,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF	١٧,٧٧٤,٠٠٠	٣٨,٩٨١,٥٤٦	٢٨٠,١٢٦,١٣٢	٤٦٥,٢٦٠,٢١٣	٢٣٤,٨٩٢,٥٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٤٤,٥٣٤,٣٩١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	٤,٥٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠٦,٠١٩,٣٠٩	١٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢٢,٩٤٢,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٩,٤٦١,٣٠٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO		٨٦٥,٠٠٠	٨,٣٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠			١٦,١٦٥,٠٠٠

الشركاء	مصر	العراق	الأردن	لبنان	تركيا	الإقليم	الإجمالي
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)		١,٧٠٠,٠٠٠	٤,٣٠٠,٤٠٢		١,٩٠٠,٣٠٠		٧,٩٠٠,٧٠٢
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR	٥٦,٠٣٠,٥٤١	١١٣,٨٧٠,٩٨٠	٢٣١,٠١٢,٤١٢	٤٥٣,٢٠٨,٧٦٥	٢٩٩,٦١٤,٢٠٠	١٠٧,٧٩٠,٤٣١	١,٢٦١,٥٢٧,٣٢٩
برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية –UN HABITAT	٢٤٠,٠٠٠		٤,٦٧٢,٨١٢	١٠,٠٠٠,٠٠٠			١٤,٩١٢,٨١٢
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	١,٢٥٠,٠٠٠			١٢,٠٢٥,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠		١٧,٢٧٥,٠٠٠
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS			٨٩,٨٣٨,٢٩٢	٤٥,٠٠٠,٠٠٠			١٣٤,٨٣٨,٢٩٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA	٣,٠٠٠,٥٠٠	٢,٧٣٠,٠٠٠	٢٨,١٦٢,٣٣٢	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٦٦٠,٠٠٠		٦٣,٥٥٢,٨٣٢
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA				٦٠,٤٥٣,٢١٥		٢١,٥٩٩,٤٢٨	٨٢,٠٥٢,٦٤٣
منظمة يوتوبيا				٢,٠٧٠,٠٠٠			٢,٠٧٠,٠٠٠
فينتو دي تيرا			١,٢٠٨,٣٤٣				١,٢٠٨,٣٤٣
المنظمة الكندية لأطفال الحروب			٩١,٠٠٠				٩١,٠٠٠
المنظمة الهولندية لأطفال الحروب				٣,٨٧٠,٠٠٠			٣,٨٧٠,٠٠٠
المنظمة البريطانية لأطفال الحروب			١,٥٢٠,٠٠٠				١,٥٢٠,٠٠٠
مؤسسة وارفين للدفاع عن قضايا المرأة		٩٤٤,١٠٠					٩٤٤,١٠٠
التحالف الدولي للنساء والصحة WAHA				١,٥٠٠,٠٠٠			١,٥٠٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمي WFP	٣٤,٣٩٠,٢٧٦	٢٢,٠٤٤,٢٠٠	٢٠١,١٨٦,١٧١	٣٢٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٤٨,٦٧٨,٣٩٨		١,٣٣٤,٢٩٩,٠٤٥
منظمة الصحة العالمية WHO	١,٧٥٠,٠٠٠	١,٧٧٠,٠٠٠	١,٦٤٤,٨٠٥	١٦,٤٧٢,٠٠٠	١١,٨٠٥,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٣٤,١٩١,٨٠٥
الصندوق العالمي لإعادة التأهيل WRF				٢,٣٦١,٧٢٣			٢,٣٦١,٧٢٣
منظمة وورلد ريليف الألمانية			١,٠٥٠,٠٩٦				١,٠٥٠,٠٩٦
منظمة الرؤية العالمية WVI			١٤,٤١٩,٩٨٣	٤٥,٠٠٠,٠٠٠			٥٩,٤١٩,٩٨٣
منظمة مشاريع قرى زاخو ZSVP		٢,٠٥٠,٠٠٠					٢,٠٥٠,٠٠٠
الإجمالي	**١٢٩,٦٦٤,٤٢٨**	**٢٢٨,١٤٤,٨٣٢**	**١,١٩٦,٨٧١,٥٤٧**	**٢,١٧٠,٤٧٨,٢٥٤**	**١,٦٩٠,١٧٢,٠٣٤**	**١٦٠,٦٠٥,٩٨٣**	**,٥٧٥,٩٣٧,٠٧٨**

التمويل –المتعدد السنوات– الذي تم استلامه			٧,٠٠٠,٠٠٠	١٣٥,٦٨١,٣٤٥	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠		

الإجمالي الكلي	**٢٩,٦٦٤,٤٢٨**	**٢٢٨,١٤٤,٨٣٢**	**١,١٨٩,٨٧١,٥٤٧**	**٢,٠٣٤,٧٩٦,٩٠٩**	**٨٩٠,١٧٢,٠٣٤**	**٦٠,٦٠٥,٩٨٣**	**٤,٦٣٣,٢٥٥,٧٣٣**

صور الغلاف:

١. الأردن/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش
٢. الأردن/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ آني سكّاب
٣. الأردن/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ ايفور بريكيت
٤. لبنان/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش
٥. الأردن/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش
٦. لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سيباستيان ريتش
٧. الأردن/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ آني سكّاب
٨. تركيا/ اليونيسيف / سيباستيان ريتش
٩. تركيا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ علي أونال
١٠. الأردن/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سيباستيان ريتش
١١. الأردن/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش
١٢. العراق/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ رشيد حسين
١٣. الأردن/ برنامج الأغذية العالمي
١٤. لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سام تارلينج
١٥. لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جوردي ماتاس
١٦. لبنان/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ حيدر درويش
١٧. تركيا/ اليونيسيف/ سيباستيان ريتش
١٨. تركيا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ إي جوريل
١٩. العراق/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ أو. زدانوف

التصميم:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ سمر فايد

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع:
http://www.3rpsyriacrisis.org

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP)
الإستعراض الاستراتيجي الإقليمي ٢٠١٧-٢٠١٨